

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية

فرع: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية وبنوك



كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

رقم:

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

من إعداد:

صحراوي الرميضاء

تحت عنوان:

السياسة النقدية وأثرها على السيولة المصرفية في الاقتصاد
الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د/ شويار إلياس
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	أ.د/ بوتيارا عنتر
مناقشا	جامعة محمد بوضياف-المسيلة	د/ سراي صالح

السنة الجامعية: 2023/2022



شكر وتقدير

{ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ }

سورة النمل الآية 19.

أول وآخر الشكر: الحمد لله الذي أنعم حمداً يجلو به عن القلب العمى على توفيقه في مشواري الدراسي، وأمدني بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل المتواضع، ثم الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخاتم الأنبياء عليه الصلاة والسلام، ومن منطلق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ((من لا يشكر الناس لا يشكر الله)).

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور: بوتيارة عنتر لتفضيله بالإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمه المتواصل وجهده المبذول في سبيل إخراج هذا العمل في صورته النهائية فجزاه الله خير الجزاء.

كذلك أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وتقييمها.

كما أرسل ثانياً الجزيل لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالأخص قسم العلوم المالية والمحاسبة الذين نهلتم منهم وأخذت منهم الشيء الكبير.

الرميصاء صحراوي.

إهداء

من قال أنا لها " نالها " وأنا لها وإن أبت رغما عنها أتيت بها.

إلى التي تعبت وكافحت لترى فخر والديها... إلى التي نالت منها نوبات القلق... إلى نفسي.

إلى حبيبة الخفاق وبلسم الجروح... إلى من حملتني وحمّنتي وتحملتني...

إلى الحضن الذي أهرب إليه من هموم الحياة واليد التي كانت ولا زالت نبعا لا ينضب.. إلى أماني ومأمني...

أمي الحنون حفظها الله ورعاها.

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار... الذي تعب لنتراح وسهر لنتنام... وآثرنا على نفسه... إلى الذي حملنا في

قلبه ولم ييخل علينا بالدعم والعطاء حتى أرسانا إلى بر الأمان..

أبي الغالي حفظه الله.

إلى من هم سندا في هذه الحياة... حماة ظهري ونور عينا... رجال البيت وبهجته...

إلى الغوالي: يوسف، حسام الدين، عبدالصمد، أنس تقي الدين.

إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي ووحيدتي... وتيني وطمأنينة قلبي

إلى أختي الحبيبة سندس.

إلى جدتي أطل الله عمرها... إلى جدائي، عمي وجدتي رحمهم الله.

إلى عائلة صحراوي وعائلة زروتني.

إلى صديقة الأيام وتوأم روحي.. إلى من كانت في الأيام العجاف سحابة مطرا..

إلى من تصنع السعادة من فئات الوجع... سندي وأختي باية داود.

إلى من تحلت بالود وتميزت بالعطاء... خديجة طاهري.

إلى من بقوا على العهد ولم تغيرهم الأيام.. صديقا الثانوية... سامي، مروة.

لكل من علمني حرفا لكل من ساهم في وصولي لهذه القطعة

سواء بالدعم.. بالدعاء.. بكلمة طيبة.

الرميصاء صحراوي.

الفهرس

فهرس المحتويات:

أ	مقدمة:
	الفصل الأول: الإطارى النظرى للسياسة النقدية والسيولة المصرفية
6	تمهيد:
7	المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية
7	1- مفهوم السياسة النقدية:
7	2- مراحل تطور السياسة النقدية:
10	3- أهداف وأدوات السياسة النقدية
15	4- قنوات السياسة النقدية :
18	5- اتجاهات السياسة النقدية:
19	6- عوامل نجاح السياسة النقدية:
20	المبحث الثانى: المفاهيم الأساسية حول السيولة المصرفية
20	1- مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:
21	2- أنواع السيولة المصرفية ومكوناتها:
24	3- مؤشرات قياس السيولة المصرفية:
26	4- مصادر السيولة المصرفية :
27	5- العوامل المؤثرة فى السيولة المصرفية:
28	6- نظريات إدارة السيولة المصرفية:
30	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: أدوات السياسة النقدية في ضبط الكتلة النقدية.

تمهيد: ..	32
المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر :	33
1.نشأة بنك الجزائر:	33
2.تعريف بنك الجزائر:	33
3.الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي في الجزائر :	33
4.مهام بنك الجزائر:	35
5.تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض:	35
6.تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض المعدل:	38
المبحث الثاني: تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):	41
1.الأدوات الكمية (غير مباشرة):	41
2.الأدوات النوعية (المباشرة):	47
3.الأدوات الأخرى:	44
خلاصة الفصل:	50
الخاتمة:	53
قائمة المراجع:	57

فهرس الأشكال

- 10..... الشكل رقم(01-01): المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية
- 13..... الشكل رقم(01-02): المربع السحري لكالدور
- 21..... الشكل رقم(01-03): أنواع السيولة المصرفية
- 23..... الشكل رقم(01-04): مكونات السيولة المصرفية
- 37..... الشكل رقم(02-01): المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض
- 41..... الشكل رقم(02-02): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)
- الشكل رقم (02-03): تأثير الاحتياطي الإجباري على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):
- 42**Erreur ! Signet non défini.**
- الشكل رقم(02-04): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022) **Erreur ! Signet non défini.**
- الشكل رقم (02-05): تأثير معدل إعادة الخصم على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

مقدمة

تمهيد:

إن اقتصاد أي دولة يعتمد على أسس وسياسات ليكون قويا ويكون باستطاعته الاستثمار والخروج من أي أزمة قد يقع فيها، وفي كل دولة هناك مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها مهما حدث وهي البنوك بنوعها التجارية والمركزية والسياسات التي تتبعها، كما يصنف القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة لكونه حلقة وصل الأكثر أهمية مع العالم الخارجي.

وتجدر الإشارة أن البنك المركزي له القدرة على التأثير في حجم الائتمان، وعادة ما يستخدم أدواته في توجيه الائتمان إلى وجهة مرغوب فيها للحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وهنا نجد السياسة النقدية وهي أهم أحد أهم الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، كونها أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الكمية المتاحة من النقد في الاقتصاد، كما تهدف هذه السياسة للرقابة على سيولة المصارف التجارية. حيث تعتبر السيولة المصرفية عاملا مهما في ضمان استقرار النظام المصرفي والاقتصادي بشكل عام، كما تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للمصرف.

أخذ الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي يتزايد خاصة في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي يشهده القرن الحالي، حيث أن السياسة النقدية تعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الأدوات والصلاحيات المتاحة للسلطات المختصة بتنفيذها.

كما يرى البعض أن السيولة المصرفية تشير إلى قدرة المصارف على تلبية التزاماتها من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة، بناء على هذا فإن السيولة ترتكز بشكل أساسي على الربحية.

وبالتالي فإن فهم السياسة النقدية وتأثيرها على السيولة في البنوك التجارية الجزائرية يعد أمرا حاسما لفهم الاقتصاد الجزائري وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

1. الإشكالية:

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكننا وضع إشكالية جوهرية لهذه الدراسة وهي :

- ما مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة المصرفية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2020-2022)؟

2. الأسئلة الفرعية:

وحتى يتسنى لنا الإجابة عن إشكالية الدراسة يتبين لنا طرح جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما مدى تأثير الأدوات غير مباشرة على السيولة المصرفية؟
- ما مدى تأثير الأدوات المباشرة على السيولة المصرفية؟
- ما مدى تأثير الأدوات الأخرى على السيولة المصرفية؟

3. الفرضيات:

وللإجابة عن الإشكالية و التساؤلات الفرعية تتجلى بعض الفرضيات كالتالي:

- ✓ تؤثر الأدوات غير المباشرة على السيولة المصرفية للاقتصاد الجزائري.
- ✓ تؤثر الأدوات المباشرة على السيولة المصرفية للاقتصاد الجزائري.
- ✓ تؤثر الأدوات الأخرى على السيولة الجزائرية للاقتصاد الجزائري.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال أهمية السياسة النقدية والتي تعتبر أحد أهم فروع السياسة الاقتصادية التي تعالج معظم الاختلالات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذا التحكم في السيولة المصرفية، وكذا فهم أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في رسم السياسة النقدية باعتباره السلطة النقدية المشرفة على إدارتها.

5. أهداف الدراسة:

من خلال الدراسة نسعى لبلوغ جملة من الأهداف التالية :

- ✓ الإحاطة بالمفاهيم النظرية لكل من السياسة النقدية و تطورها وكذا التعرف على السيولة المصرفية وأهميتها.
- ✓ إبراز تطور بنك الجزائر و السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض.
- ✓ يعتبر الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة المصرفية في الاقتصاد الجزائري.

6. حدود الدراسة:

من الناحية المكانية تناولت الدراسة السياسة النقدية وأثرها على السيولة في البنوك التجارية الجزائرية في دولة الجزائر، حيث تم التركيز على تطبيق أدوات السياسة النقدية من طرف بنك الجزائر. أما الحدود الزمنية للدراسة فقد امتدت من الفترة 2000 إلى 2022 .

7. أسباب الدراسة:

- ✓ طبيعة التخصص (مالية و بنوك) بالإضافة إلى تنمية المعارف الشخصية حول السياسة النقدية.
- ✓ معرفة مدى تحكم البنك المركزي في السياسة النقدية و كذا كيفية ضبطه للسيولة المصرفية.
- ✓ قابلية الموضوع للبحث و الدراسة.

8. منهجية الدراسة:

تبعاً لموضوع الدراسة، وبغية للإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات المقدمة، تم اتباع المنهج التاريخي للتعرف إلى السياسة النقدية من مختلف المدارس الفكرية الاقتصادية وكذا تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك للإحاطة بالجانب النظري لمتغيرات الدراسة. بالإضافة إلى المنهج التحليلي لتحليل أدوات السياسة النقدية وتأثيرها على السيولة .

9. دراسات سابقة:

- غديوي يمينة: دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR خلال الفترة (2011-2018)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، سنة 2019-2018.

لخصت هذه الدراسة أنه من بين أهداف السياسة النقدية تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية باتباع السلطة النقدية لاستراتيجية معينة من خلال استخدام الأدوات المتاحة المباشرة وغير مباشرة لبلوغ هذه الأهداف، ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن معدل إعادة الخضم لم تكن فعالة خلال فترة الدراسة عكس أداة الاحتياطي القانوني وأداة استرجاع السيولة التي كان لهم دور في تعقيم فائض السيولة.

- عادل مختاري: دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مريع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2022.

توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية ومتغيرات مريع كالدور في الجزائر، بالإضافة إلى وجود فعالية كبيرة للسياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم و على معدل النمو الاقتصادي بدرجة أقل وهذه في الأجلين القصير والطويل.

- مليكة نجاعي، تقييم أداء البنك المركزي الجزائري في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة مقدمة لميل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، سنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط على أداء بنك الجزائر والوقوف على أهم الآليات التي اعتمدها في إدارة السياسة النقدية لمواجهة آثار تقلبات أسعار النفط.

- جميلة بغداوي، براهيم بوكرشاوي، سماعين عيسى، استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر-مقاربة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات- للفترة (2001-2019)، مجلة الاقتصاد والمالية، 2022، جامعة حسينية بن بوعلوي، الشلف.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر من حيث رسم أهدافه، واختيار الأدوات المناسبة لبلوغ تلك الأهداف، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: لجوء بنك الجزائر إلى استخدام الأدوات الكمية لسياسته النقدية، فضلا عن استحداثه أدوات غير مباشرة لكبح التضخم.

- سنوسي خديجة: دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2013، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، سنة 2014-2015.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي والأدوات المستعملة في ذلك، و وصلت إلى نتيجة تقول بأن للسياسة النقدية أدوات مباشرة وغير مباشرة بالإضافة إلى أدوات أخرى. كما توصلت إلى أن ضعف القطاع البنكي في الجزائر وعدم وجود سوق مالي متطور قد يؤدي إلى إعاقة فعالية السياسة النقدية، واستخدام بنك الجزائر للأدوات غير مباشرة للتحكم في المعروض النقدي.

10. هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بالموضوع و للإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه، تم تقسيم الدراسة إلى فصلين (فصل نظري وفصل تطبيقي) بعد المقدمة كالتالي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية والسيولة المصرفية، حيث تقسم أيضا إلى مبحثين والذي تناول في المبحث الأول عموميات حول السياسة النقدية ، و في المبحث الثاني تم التركيز على المفاهيم الأساسية للسيولة المصرفية وأهم نظريات إدارتها.

الفصل الثاني كان تحت عنوان أدوات السياسة النقدية في ضبط الكتلة النقدية لبنك الجزائر خلال الفترة (2000-2022) وهنا اعتمدنا على تقسيم الفصل أيضا إلى مبحثين فتخصص المبحث الأول بعنوان البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر، حيث من خلاله تم تقديم بنك الجزائر و أهم تطوراتها في ظل قانون النقد والقرض. ويليه المبحث الثاني الذي نستعرض فيه تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية ومدى تأثيرها على السيولة.

الخاتمة والتي تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها مع تقديم بعض الاقتراحات الخاصة بالموضوع .

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والسيولة المصرفية

تمهيد:

إن نمو الاقتصاد في الدولة مرتبط ببقاء البنوك العاملة في ميدان الاعمال حيث يتوقف الى حد كبير على قدرة تلك البنوك لمواجهة تحديات العصر مما يقتضي عليها الاهتمام بالسياسات التي تساعد على استمرار تلك البنوك وتقدمها. حيث نجد من بين هذه السياسات السياسة النقدية، والتي تعتبر من أهم الركائز الاساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، وتعتبر أيضا أداة فعالة تستخدمها السلطة النقدية لمعالجة بعض الظواهر الاقتصادية. من بين اهداف السياسة النقدية تحقيق وضبط السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية وفقا لأهداف مسطرة بما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية.

ومنه سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين وهي كالتالي:

- ❖ المبحث الاول: عموميات حول السياسة النقدية.
- ❖ المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول السيولة المصرفية.

المبحث الأول : عموميات حول السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تقوم عليها، وهذا لدورها الفعال في تحقيق الاهداف المنشودة للنمو الاقتصادي وحمايته وكذا ضبط السيولة المصرفية، وعليه سنتطرق في المطالب الآتية الى مختلف الجوانب المتعلقة بها.

1- مفهوم السياسة النقدية:

يختلف مفهوم السياسة النقدية من فترة لأخرى حسب الظروف فإنه لا يمكن إعطاء مفهوم موحد لها، إلا أن هناك اتفاق حول العناصر المكونة لها، وعليه سنتطرق الى اهم التعاريف التي يمكن ذكرها :

❖ السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد (بلعزوز، 2004، صفحة 112).

❖ وتعرف أيضا بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطات النقدية مستخدمة الادوات النقدية (عرض النقود، سعر الفائدة ،ادوات الائتمان...) وذلك بهدف تحقيق الاستقرار والتوازن النقدي، واستقرار المستوى العام للأسعار، ومن ثم زيادة النمو الاقتصادي (علي ، 2012، صفحة 452).

❖ السياسة النقدية هي الطريقة أو الطرق التي تتبعها السلطات النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول الى التوسع او التقلص بقصد الوصول الى هدف من أهداف السياسة النقدية (أنس و وليد، 2009، صفحة 178).

❖ وتعرف أيضا بأنها " تلك السياسة التي يكون مجالها عرض النقود و ما يؤثر فيها من حيث كميتها وسرعة دورانها، والتأثير في حجم الائتمان الممنوح وشروطه والنتائج الناجمة عنه من حيث ما يسمى بخلق النقود" (مرغاد و حوحو، 2015، صفحة 10).

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص مفهوم شامل للسياسة النقدية على أنها مجموعة من الاجراءات والادوات اللازمة التي تضعها السلطة النقدية (البنك المركزي) لهدف إدارة كل من النقود والائتمان ومراقبتها مع تنظيم السيولة المصرفية والتأثير عليها بما يتناسب مع الوضعية الاقتصادية.

2- مراحل تطور السياسة النقدية:

أخذت السياسة النقدية اهتمام كبير من رواد النظريات الاقتصادية والباحثين وهذا لدورها البارز على مستوى الاقتصاد الكلي، حيث مرت بالعديد من المراحل إلى أن وصلت ما عليه في هذا الوقت الحالي.

ويمكن ايجاز هذه المراحل عبر مختلف المدارس الاقتصادية كما يلي:

2-1 السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

ظهر المذهب الكلاسيكي في إنجلترا نهاية القرن الثامن عشر على يد كل من آدم سميث ودافيد ريكارد و تم تطور مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حيث تميزت بطابع الحيادية للنقود حيث لا أثر لها على الحياة الاقتصادية فهي مجرد أداة للمبادلات، فهي تضمن فقط استقرار مستوى الأسعار فالتغير في كمية النقود يؤدي إلى حدوث تغير في قيمتها دون التأثير على النشاط الاقتصادي، وهذا تبعا لقانون جون باتيست ساي (أحد رواد الفكر الكلاسيكي) وهو الذي يرى أن النقود مجرد أداة للمبادلات ولا يوجد شيء في الاقتصاد اتفه من النقود، وبالتالي يمكن القول أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية حسب الفكر الكلاسيكي هو المحافظة على الاستقرار العام في مستوى الأسعار (صالح، 2005، صفحة 100).

وأيضا ركز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط كمية النقود من جهة والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى، بحيث كان قانون ساي للأسواق على النشاط الاقتصادي مسيطر في تلك الفترة والذي يرى أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، فالإنتاج يخلق قوته الشرائية، حيث يقوم هذا التحليل على الافتراضات التالية (رسول، 2008، الصفحات 36-37):

- ❖ ثبات حجم المعاملات: ويفترض بأن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي مرتبط بعوامل موضوعية ليست لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، أي النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي بل هي وسيط للمبادلات فقط؛
- ❖ ثبات سرعة دوران النقود: ويقصد بها متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد إلى أخرى في تسوية المبادلات التجارية في فترة زمنية معينة. وقد افترض الكلاسيك ثبات سرعة تداول النقود باعتبار أن تغيرها يرتبط بتغير عوامل أخرى (درجة كثافة السكان، تقدم شبكة النقل والمواصلات...)
- ❖ ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كميات النقود: يتلخص هذا الافتراض في ان التغيرات في كمية النقود المعروضة تعكس بنفس القدر على المستوى العام للأسعار والعكس (رسول، 2008، صفحة 56). وأخذت هذه النظرية شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل لفيشر ومعادلة الأرصد النقدية الحاضرة (كميردج).

2-2 السياسة النقدية عند كينز:

وهي المرحلة التي ظهر فيها الأفكار الكينزية إثر أزمة الكساد العالمي حيث عجز الكلاسيك عن معالجتها، والتي تستند في تحليلها إلى الفرضيات والمبادئ التالية (شملول، 2001، صفحة 28):

- ❖ تحليل المعطيات في المدى القصير؛
- ❖ الطلب هو الذي يخلق العرض؛

- ❖ النقود سلعة كيفية وهي بديل للأصول المالية التي سعرها معدل الفائدة؛
- ❖ حسب كينز المعطيات الإجمالية هي الأهم في الاقتصاد لذلك يعتبر تحليله تحليل كلي؛
- ❖ المنافسة ليست كاملة لأن الطالبين والعرضيين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات والظروف؛
- ❖ رفض في تحليله قانون ساي وبين عدم وجود يد خفية وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمة وحدد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة؛
- ❖ تبعاً لكينز الأفراد لا يتمتعون بالرشادة، إذ يمكن أن يتعرض الأفراد لما يسمى بالخداع النقدي.

2-3 السياسة النقدية في الفكر الحديث:

تبلورت الفكرة الرئيسية للنظرية الاقتصادية النقدية المعاصرة في أن التغيرات في كمية النقود يمكن أن تعالج الاختلالات الاقتصادية، وتؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، حيث يرى فريدمان وأنصاره أن مستوى الأسعار يتحدد عند تلاقي عرض النقود والطلب عليها كما يرى أن البحث عن العوامل المؤثرة في الطلب على النقود يتوجب دراسة وتحليل الثروة، والتي تمثل جميع الأصول التي بإمكانها تحقيق دخل معين وتنعصر فيما يلي (عمران، 2013-2014، الصفحات 21-22):

- ❖ النقود: عند إيداعها في البنوك تحقق سعر فائدة والذي يعتبر عائد، غير أن العائد الحقيقي لها يتمثل في سيولتها.
- ❖ السندات/الأصول النقدية: تمثل عائد في شكل نسبة ثابتة من قيمتها الاسمية وهو سعر الفائدة السنوي.
- ❖ الأسهم/الأصول المالية: ويتمثل عائدها في شكل الأرباح السنوية.
- ❖ رأس المال المادي/الأصول الطبيعية: والمتمثل في الآلات والمعدات، ويرجع العائد على تحديد معدلات الاهتلاك.
- ❖ رأس المال البشري: لا يمكن تقديره بأسعار السوق، حيث قام فريدمان بإدخاله عن طريق مؤشر يمثل العلاقة بين رأس المال البشري ورأس المال غير البشري، كما يمكن التعبير عن الطلب على النقود بالدالة التالية:

$$M = f(W.Y.P.ro.ra.1/p.h/k.V)$$

حيث:

W: الثروة. Y: الدخل. P: المتوسط العام للأسعار. RO: سعر الفائدة.

RA: أرباح الأسهم. p/1: عوائد الأصول الطبيعية. h/k: نسبة العائد البشري.

V: الذوق.

من هنا الطلب على النقود عند فريدمان دالة سلوكية مرتبطة بسلوك المستهلك وتفضيله بين النقود وأنواع الثروة.

أما بالنسبة لعرض النقود فإنه إذا كان كينز يرى أن زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة فإن فريدمان يرى لسعر الفائدة ثلاث اتجاهات (ناظم ، 1995، صفحة 108):

- ❖ أثر السيولة: زيادة عرض النقود يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة؛
- ❖ أثر الإنتاج: زيادة الطلب والإنتاج يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة؛
- ❖ أثر التوقعات للأسعار: حيث أن توقع التضخم يؤدي إلى استمرار ارتفاع الطلب، فزيادة عرض النقود تنتهي بارتفاع سعر الفائدة لا انخفاضها.

لهذا يرى النقديون أن السلطة النقدية يجب أن لا تأخذ بعين الاعتبار أسعار الفائدة نظرا لعدم قدرتهم على إدارتها في الاتجاه المرغوب فيه، وعليه يجب التركيز على إدارة عرض النقود.

3- أهداف وأدوات السياسة النقدية

3-1 أهداف السياسة النقدية:

السياسة النقدية جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية، وهذا لمساهمتها في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، وتختلف حسب النظام الاقتصادي لكل دولة وكذا درجة تقدم وتطور المجتمع، كما يمكن حصر أهم أهداف السياسة النقدية في أهداف نهائية حيث يطلق عليها مربع كالدور السحري، ومن أجل الوصول إليها يتطلب تحديد أهداف أولية ثم أهداف وسيطية، كما يمكننا توضيحها في الشكل التالي:

الشكل رقم(01-01): المستويات الثلاث لأهداف السياسة النقدية



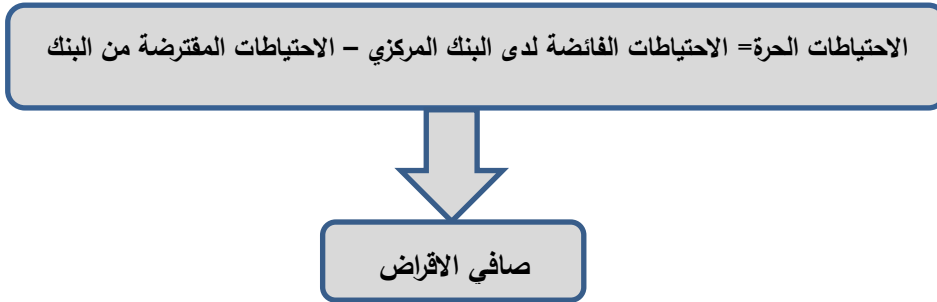
Source : Sergio Rossi : Macroéconomie Monétaire Théories et politique, édition juridique associées LGDJ, paris,2008, P226.

1-1-3 الأهداف الأولية:

تعتبر الاهداف الأولية كحلقة بداية لاستراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي التحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ولهذا فهي همزة وصل بين أدوات السياسة النقدية وأهدافها الوسيطة (صالح، 2005). وتتضمن مجموعتين:

1-1-1-3 مجاميع الاحتياطات النقدية: وتشمل القاعدة النقدية واحتياطات الودائع الخاصة، وتتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور، وتتضمن هذه الأخيرة الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، كما تتكون القاعدة النقدية من الاحتياطات المصرفية والتي تتضمن النقود الموجودة في خزائن البنوك والاحتياطات الإجبارية والإضافية، أما احتياطات الودائع الخاصة فهي تشمل الاحتياطات الكلية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية لدى البنك المركزي والودائع في البنوك الأخرى. والاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الكلية منقوصا منها الاحتياطات المقترضة (خديجة، 2014-2015، صفحة 26).

2-1-1-3 ظروف سوق النقد: وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولى، والتي تضم الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة المصرفية وأسعار الفائدة الأخرى التي يمارس عليها البنك المركزي رقابة قوية، وتعتبر ظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان، ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى (احمد، 2001، صفحة 134).



تم استخدام ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذونات الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على العملاء الأفضل ومعدل الفائدة بين البنوك (غديوي، 2018-2019، صفحة 26).

2-1-3 الأهداف الوسيطة:

وهي متغيرات نقدية يمكن للسلطة النقدية أن تمارس عليها تأثيرها بشكل مباشر وسريع من خلال أدواتها الخاصة من أجل البلوغ إلى الأهداف النهائية، وهناك عدة شروط يجب توفرها في الأهداف الوسيطة وهي (جبار ، 2012-2013، صفحة 7) :

- ❖ قابلية القياس: يعتبر القياس الدقيق وفي الوقت المناسب للأهداف الوسيطة ضروري لأن الهدف الوسيط هو إشارة ما إذا كانت السياسة النقدية تسير في المسار الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج المسار.
- ❖ القدرة على السيطرة: يجب أن يكون البنك المركزي قادر على السيطرة على المتغير إذا ما استخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطع البنك المركزي على الهدف الوسيط بذلك يعرف البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب.
- ❖ القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي.

وهناك ثلاث أهداف وسيطية وهي (خديجة، 2014-2015، صفحة 30):

1-2-1-3 مجاميع الكتلة النقدية: ويقصد بها عرض النقود، ويرمز لها بـ M وتكون من:

M1: تمثل النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب.

M2: تمثل M1 + الودائع الادخارية وجميع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنوك الأخرى من غير البنوك المتخصصة.

M3: يمثل M2 + الودائع الجارية + الودائع غير الجارية.

ويعتبر M3 هو المجمع الموسع الذي أصبح يجذب اهتمام البنوك المركزية في معظم الدول المتقدمة والنامية، هناك دول وصلت إلى M4.

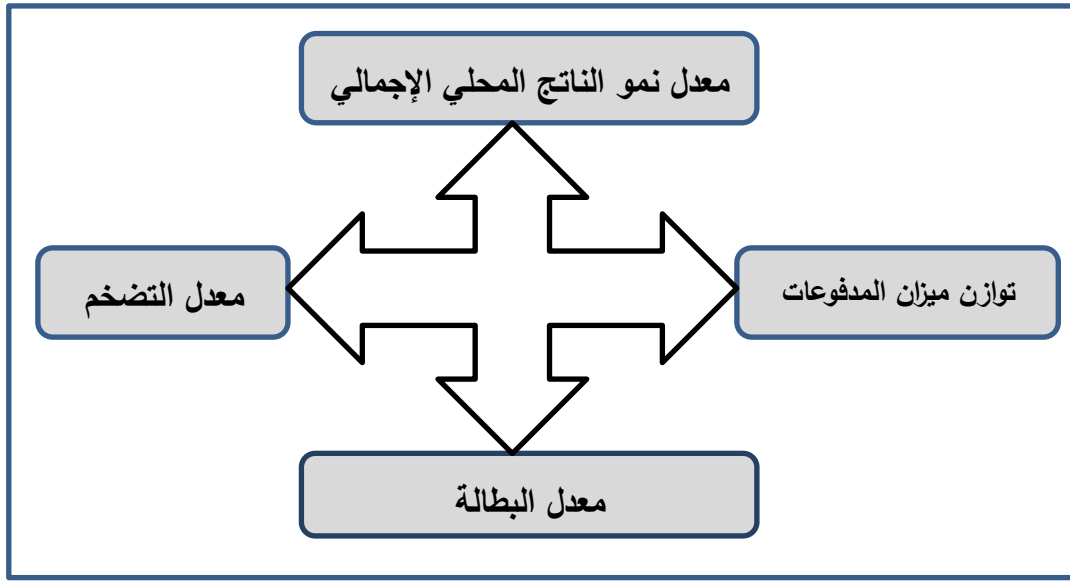
2-2-1-3 سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف كهدف وسيطي للسياسة النقدية، لأن انخفاضه يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقراره يشكل ضمانا لاستقرار البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، كما أن رفع سعر الصرف يقلص من حدة التضخم وهو ما يتوافق مع الهدف النهائي للسياسة النقدية (خديجة، 2014-2015، صفحة 29).

3-2-1-3 سعر الفائدة: يجب تحقيق الاستقرار في أسعار الفائدة وهذا لما يسببه التقلب من آثار سلبية على الاقتصاد القومي فداخليا تؤثر على مستوى الاستثمار وخارجيا تؤثر على مستوى رؤوس الأموال (جبار ، 2012-2013، صفحة 9).

3-1-3 الأهداف النهائية:

تهدف السياسة النقدية عموما إلى التأثير على المتغيرات الاقتصادية، والمتمثلة في الأهداف النهائية، كما عرفت أيضا هذه الأهداف بـ " مربع كالدور السحري " حيث يمكن اختصارها في الشكل التالي:

الشكل(01-02): المربع السحري لكالدور



المصدر: وليد بشيشي: دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص42.

وعليه تتمثل الأهداف النهائية كما يلي:

3-1-3-1 تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار (جبار ، 2012-2013، صفحة 9): استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، كما تنحصر هذه الغاية على محاربة التغيرات المستمرة في مستوى الأسعار، لأن أي تغيرات كبيرة فيها تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى الثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية، وبالتالي تؤثر على الأداء الاقتصادي.

3-1-3-2 العمالة الكاملة (رمضان السيد و وفاء سيوني، 2020، صفحة 175): ونعني بها التوظيف الكامل أي غياب البطالة الإجبارية فحسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة 0% أي استغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع، كما ينبغي الملاحظة على أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التوظيف الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100% أو أن معدل البطالة يساوي صفرا.

3-1-3-3 تحقيق معدل النمو الاقتصادي مرتفع (جبار ، 2012-2013، صفحة 9): ويعتبر الهدف الأساسي للسياسة النقدية، حيث يمثل بلوغ هذا الهدف من أجل اتباع حاجات الأفراد، وتحسين وضع ميزان المدفوعات بالحصول على مزيد من العملات الأجنبية. وفعالية السياسة النقدية في تشجيع النمو الاقتصادي تتم من خلال تأثيرها على الاستثمار كواحد من أهم مؤشرات.

3-1-3-4 توازن ميزان المدفوعات (عبد الحسين، 2015، صفحة 183): تساهم السياسة النقدية في تعديل حالات الاختلال لميزان المدفوعات، ففي حالة العجز يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى يرتفع إلى حالة فائض، وكذلك تغير الأسعار الداخلية التي ستنخفض وبالتالي يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات والذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة وقد يجمع بين الطريقتين معا لإزالة العجز في ميزان المدفوعات .

3-2 أدوات السياسة النقدية:

تشمل أدوات السياسة النقدية نوعين وهي:

3-2-1 الأدوات غير المباشرة (الكمية):

وهي الأدوات التي تهدف بشكل غير مباشر في التأثير على حجم الائتمان وكمية النقد بشكل عام، ويطلق عليها أيضا أدوات الرقابة الفنية غير المباشرة، ويتعلق الأمر بكل من معدل الخصم، السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني.

3-2-1-1 معدل إعادة الخصم: ويعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض منه أو طلب إعادة خصم ما لديها من الأوراق التجارية (نجاعي، 2020، صفحة 32).

فإذا قام البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم يعطي للبنوك التجارية فرصة الإقراض منه وإعادة خصم أوراقها، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع حجم القروض، وبهذا تسمح البنوك بكامل التسهيلات لعملائها من أجل الاقتراض منها وهذا بتخفيض سعر فائدة قروضها. وإذا قام البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم سيفرض على البنوك التقليل من القروض والرفع من كلفة هذه القروض (صبيد، 2013، صفحة 15).

إذا هناك علاقة وثيقة بين سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة وتكون علاقة تناسبية، فزيادة سعر إعادة الخصم يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة والعكس صحيح، يمكننا القول أن سعر إعادة الخصم هو المتغير المستقل وسعر الفائدة هو المتغير التابع (بلعزوز، 2004، صفحة 124).

3-2-1-2 عمليات السوق المفتوحة: وهي الوسيلة التي يستعملها البنك المركزي للسيطرة على حجم الائتمان بواسطة الجهاز المصرفي داخل الاقتصاد، وهذا من أجل تقليص وزيادة قدرة البنك على منح الائتمان.

في حالة توسع الائتمان عن الحجم الذي يريده البنك المركزي يدخل السوق بائع للأوراق المالية الحكومية، فبهذا تقل قدرة البنوك على منح الائتمان، فتحسب كمية النقود اللازمة من الاقتصاد أي تقليص حجم المعروض النقدي. وفي حالة تقليص الائتمان يقوم البنك بشراء الأوراق المالية الحكومية، وبهذا تزداد السيولة وتتوسع البنوك في منح الائتمان، فتوضع الكمية المناسبة للمعروض النقدي في الاقتصاد (خديجة، 2014-2015، صفحة 18).

3-2-1-3 نسبة احتياطي القانوني: ويقصد بها إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة قانونية من أصولها النقدية وودائعها لدى البنك المركزي دون فائدة عليها، وهذا لمواجهة عمليات السحب اليومية للعملاء وضبط الائتمان المقدم من البنوك التجارية. حيث يقوم البنك المركزي بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تبعاً لأوضاع الاقتصاد السائدة (عادل، 2022، صفحة 36).

3-2-2-3 الأدوات المباشرة (النوعية):

يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات الكمية المؤثرة في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية واتجاه الائتمان وتمثل في:

3-2-2-3-1 تأطير القروض: وهي وسيلة مباشرة بامتياز تسمح للبنك المركزي بالتدخل مباشرة للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض، وتبنى هذه السياسة على فكرة تسقيف مباشر للقروض الممنوحة للاقتصاد، كما يقوم البنك المركزي بوضع التعليمات الخاصة التي تحدد مدة سداد الأقساط اللازمة دفع، وكذا نسب أسعار الفائدة، إذا البنك المركزي لا يترك المجال مفتوحاً للبنوك التجارية التصرف بحرية الحصول على هذه القروض (نجمي، 2020، صفحة 35).

3-2-2-3-2 السياسة الانتقائية للقروض: تعمل هذه السياسة على التأثير في تدفق القروض نحو قطاعات اقتصادية معينة، وهذا كتشجيع للقروض قصيرة الأجل والحد من القروض طويلة الأجل والتميز بين أنواع القروض في حجمها وأسعار الفائدة عليها وكذا أنواع الضمانات مع تحديد آجال استحقاقها، ويقوم البنك المركزي بهذه السياسة بغية منح القروض حسب القطاعات ذات الأولوية (غديوي، 2018-2019، صفحة 17).

وبجانب هذه الأدوات نجد هناك أدوات أخرى والتي تتمثل كما يلي (عمران، 2013-2014، صفحة 35):

- ❖ الإقناع الأدبي: وسيلة تستخدمها البنوك المركزية بطرق ودية غير رسمية لإقناع البنوك التجارية بتنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ونجاح هذه الأداة يعود إلى طبيعة العلاقة القائمة بينهما.
- ❖ إصدار التعليمات: يقوم البنك المركزي بإصدار تعليمات مباشرة للبنوك التجارية وذلك للتأثير على حجم الائتمان والتحكم في مساره بالشكل المرغوب.
- ❖ التفتيش والرقابة: أسلوب ميداني، يقوم به البنك المركزي من خلال موظفيه لإجراء فحص دوري لسجلات البنوك والرقابة على عملياتها بغية التأكد من سلامة البيانات الدورية التي ترسل من البنوك إلى البنك المركزي.

4- قنوات السياسة النقدية :

تعكس أدوات السياسة النقدية المعدلات والكميات التي تحكمها السلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.

4-1 قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

وهي عبارة عن روابط خاصة حيث تؤثر من خلالها السياسة النقدية على الطلب الكلي، أما ميكانيكية تأثير السياسة النقدية فهي تعبر عن عمل قنوات السياسة النقدية في نقل أثرها إلى الناتج والأسعار في آجال زمنية طويلة ومتغيرة (ليلي و بورقعة، 2016، صفحة 3).

وتتمثل أهم هذه القنوات فيما يلي:

4-1-1 قناة معدل الفائدة:

تعتبر قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة الاقتصادية إلى هدف النمو، فإذا اتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ستخفض معدلات الفائدة الحقيقية ومن ثم انخفاض تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي والإنتاج (بن لدغم، 2011-2012، صفحة 161).

$$M \uparrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

M: سياسة نقدية توسعية. Ir: معدل الفائدة الحقيقي. I: الاستثمار. Y: حجم الإنتاج.

أما إذا كانت السياسة النقدية انكماشية (تقييدية) والتي تهدف إلى ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية وهو ما يعني ارتفاع تكلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الاستثمار أي انخفاض الإنتاج (عبد المجيد، 2005، صفحة 77).

$$M \downarrow \Rightarrow Ir \uparrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

4-1-2 قناة سعر الصرف:

تأخذ هذه القناة أهمية كبيرة ضمن السياسات النقدية لعدد كبير من الدول، وبالأخص تلك التي تبحث عن استقرار وارتفاع سعر عملتها مما يساعد على التحكم الجيد في التضخم، حيث تعمل هذه القناة إلى جانب أسعار الفائدة، أي أن انخفاض سعر الفائدة الحقيقي داخل البلاد يقلل من استقطاب الودائع الوطنية مقارنة بالودائع بالعملة الأجنبية، وتتم هذه العملية من خلال انخفاض العملة الوطنية وهذه ما يعني انخفاض أسعار السلع الوطنية مقارنة بالأجنبية، ويفسر ذلك ارتفاع الصادرات ومنه ارتفاع الإنتاج الوطني.

$$M \uparrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow E \downarrow \Rightarrow X \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

X: الصادرات الوطنية. E: قيمة العملة الوطنية. Ir: معدلات الفائدة الإسمية.

وفي حالة اتباع السياسة الانكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني منها في الخارج، أي رفع الطلب على العملة المحلية، وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية كما يؤثر على الصادرات فينخفض معدل الناتج المحلي.

$$M \downarrow \Rightarrow Ir \downarrow \Rightarrow E \uparrow \Rightarrow X \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

وهذا يؤدي إلى الركود في الاقتصاد الوطني وهي آثار غير مرغوب فيها (الصادق علي، 1996، صفحة 60).

3-1-4 قناة أسعار السندات:

تعتبر هذه القناة تعبير عن وجهات أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد، حيث يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين (بهاء الدين، 2010، صفحة 70):

1-3-1-4 قناة توبين للاستثمار: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحافظة الاستثمارية لدى الجمهور، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، ما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية بيعها، الشيء الذي يؤثر إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر توبين ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار، ومنه يتراجع الناتج المحلي الخام.

2-3-1-4 قناة الثروة على الاستهلاك: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، والتي يؤدي انخفاضها إلى انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع الأسعار وتراجع نمو الناتج المحلي الخام.

4-1-4 قناة الائتمان:

وتنقسم إلى قسمين :

1-4-1-4 قناة الإقراض المصرفي:

وتعمل كما يلي (عمران، 2013-2014، صفحة 37):

عند اتباع السياسة النقدية التوسعية تساهم في رفع حجم الودائع في المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار وبالتالي النمو.

$$M \uparrow \Rightarrow \text{الودائع} \uparrow \Rightarrow \text{القروض} \uparrow \Rightarrow I \uparrow \Rightarrow Y \uparrow$$

وعند اتباع السياسة النقدية الانكماشية يحدث العكس.

$$M \downarrow \Rightarrow \text{الودائع} \downarrow \Rightarrow \text{القروض} \downarrow \Rightarrow I \downarrow \Rightarrow Y \downarrow$$

4-1-4-2 قناة ميزانية المؤسسات: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات والضمانات التي يمكن للمقترضين تقديمها عند الاقتراض. كما يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص، وبالتالي نمو الإنتاج المحلي الخام (عبد المجيد، 2005، صفحة 79).

5- اتجاهات السياسة النقدية:

هناك ثلاث اتجاهات للسياسة النقدية، حيث يطبق كل اتجاه حسب الوضع الاقتصادي السائد في البلد، ويكون نحو الانكماش أو التوسع أو الاتجاه المختلط.

5-1 الاتجاه المعاكس (الانكماشية):

ويهدف أساساً هذا النوع إلى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما، وبالتالي تلجأ الدولة إلى إحدى الإجراءات التالية (وديع، 2011، صفحة 197):

- ❖ رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي؛
- ❖ دخول البنك المركزي بائعاً للسوق المفتوحة؛
- ❖ رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي.

5-2 الاتجاه التوسعي:

تهدف في مجملها إلى علاج حالة الركود التي يمر بها الاقتصاد، أي أن التدفق الحقيقي أكثر من التدفق النقدي، وهنا تهدف السلطة النقدية (البنك المركزي) إلى هذا الاتجاه لتسريع نمو الكتلة النقدية بتشجيع الائتمان وزيادة حجم وسائل الدفع وكذا تخفيض معدل الفائدة، فيرتفع حجم الاستثمارات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والتقليص من البطالة (عبد المطلب، 2007، صفحة 285).

5-3 الاتجاه المختلط (المرن):

يتفق علماء المالية على أن هذا الاتجاه يناسب البلدان النامية، التي تعتمد غالباً على الزراعة الموسمية أو على تصدير المواد الأولية للخارج، ففي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، بحيث يزيد من حجم وسائل الدفع في مرحلة بدء الزراعة أو تمويل زراعة المحاصيل، ويقلل من حجم وسائل الدفع عند مرحلة بيع المحاصيل في محاولة منه لحصر آثار التضخم (حسين، 2002، صفحة 153).

6- عوامل نجاح السياسة النقدية:

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها (صيود، 2013، صفحة 45):

- ❖ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظرا لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة؛
- ❖ العمل على محاربة ظاهرة الاقتصاد الغير الرسمي؛
- ❖ العمل على استقلالية البنك المركزي عن الحكومة؛
- ❖ توفر أسواق مالية ونقدية منظمة ومتطورة؛
- ❖ إعادة تأهيل البنوك التجارية من خلال التفتح على الشراكة بمختلف أساليبها؛
- ❖ ضرورة تنمية الوعي الادخاري لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
- ❖ تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمدخرين واتباع سياسة أكثر ديناميكية فيما يتعلق بجمع الموارد مع تكوين وسائل الدفع وتعميم استعمالها؛
- ❖ تكثيف البيئة المصرفية من خلال مضاعفة عدد المصارف الخاصة والعمومية، المحلية والأجنبية لتشجيع اقتصاد السوق القائم على المنافسة.

المبحث الثاني: المفاهيم الأساسية حول السيولة المصرفية

إن أولى واجبات المصارف ومن استراتيجياتها أن تكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها بشكل عاجل، وكذا تأمين السيولة لمركزها المالي، باعتبار أن السيولة هي العمود الفقري للمصارف، كما ترجع أهميتها للاستجابة لطلبات السحب وقدرة المصارف على مواجهة مختلف الالتزامات المالية.

1- مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها:

1-1 مفهوم السيولة المصرفية:

تعددت مفاهيم السيولة المصرفية حيث هناك أكثر من زاوية ينظر بها إليها، إلا أن غالبية التعاريف تلتقي في تحديد الأركان الرئيسية للسيولة، ومن أهم التعاريف نجد:

❖ تعرف السيولة المصرفية على أنها قدرة البنك على تحويل الأصول إلى نقد حاضر عند الطلب، أي مواجهة المصارف لمسحوبات المودعين وطلبات المقترضين عند الطلب معا (محمد، 2016، صفحة 259).

❖ يرى الدكتور شعاع "بأنها تمثل قدرة أي موجود للتحويل إلى النقد بسرعة وبدون خسارة قياسا بكلفة الشراء" (علي أ، 2022، صفحة 1056).

❖ السيولة المصرفية في معناها المطلق تعني النقدية cash money أما المعنى الفني فهي قابلية الأصل على التحويل إلى نقدية بسهولة وبدون خسائر، وحيث أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون مدة قصيرة (فرح، 2017، صفحة 10).

❖ وتعرف لجنة بازل السيولة المصرفية "بأنها قدرة البنك على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها، من دون تكبد خسائر غير مقبولة (حسن، 2020، صفحة 347).

من خلال التعاريف يمكننا تعريف السيولة المصرفية على أنها مدى قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بشكل فوري وذلك من خلال تحول الأصول إلى نقد سائل دون خسارة.

2-1 أهمية السيولة المصرفية:

للسيولة أهمية كبيرة في المصارف التجارية أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الأخرى (المصارف الأخرى، شركات التأمين)، من أجل مقابلة سحبودات المودعين وتلبية طلبات الزبائن. وتكمن أهميتها فيما يلي (حدوش، 2019-2020، صفحة 9).

❖ تجنب دفع كلفة أعلى للأموال؛

❖ تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي؛

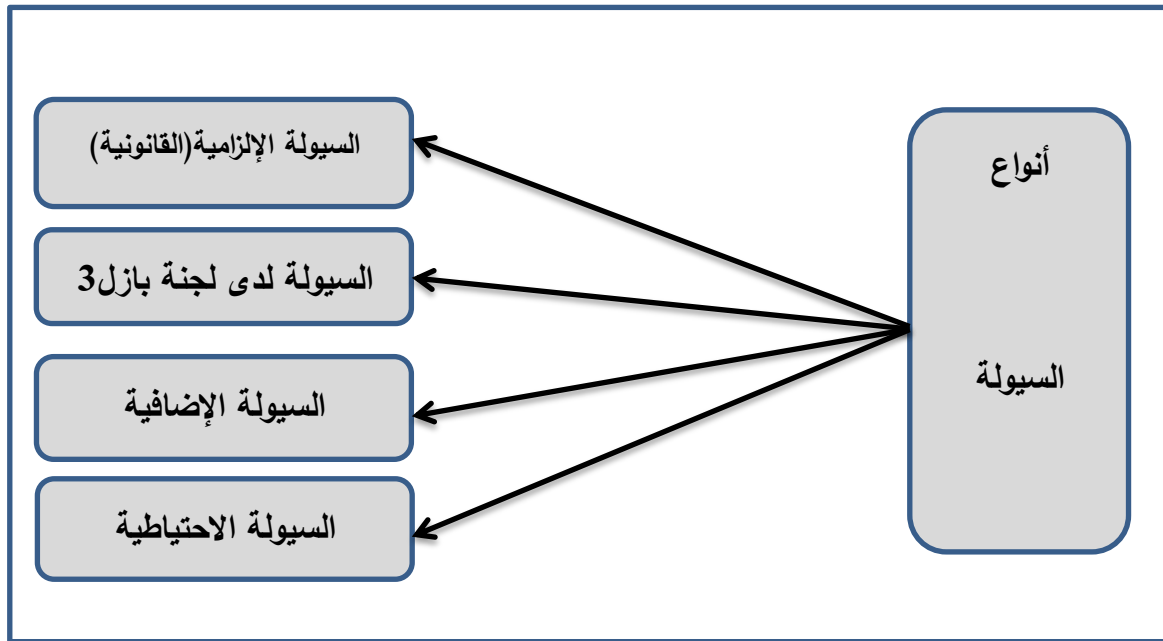
- ❖ تعتبر مؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة والمجملين؛
- ❖ تعزيز الثقة بين المقترضين والمودعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأن البنك قادر على الاستجابة الفورية لمتطلباتهم؛
- ❖ الظهور في السوق المالية بقدرة كبيرة على الوفاء بالتزامات اتجاه جميع الأطراف والقدرة على مواجهة المخاطر؛
- ❖ تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.

2- أنواع السيولة المصرفية ومكوناتها:

1-2 أنواع السيولة المصرفية:

تنقسم السيولة المصرفية إلى أربعة أنواع رئيسية تمثل في الشكل الآتي:

الشكل(03-01): أنواع السيولة المصرفية



المصدر: حربية رشيد بوري، تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط 2005-2019)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 132، 2022، ص 166.

1-1-2 السيولة الإلزامية: تكون الحكومة حريصة على وجود عنصر الأمان والثقة في المصارف التجارية بتدخل البنك المركزي، وهذا الأخير يقوم بفرض نسبة إلزامية للسيولة تلتزم بها المصارف التجارية، وتنحصر هذه النسبة بين (10% و 15%) كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية، وتتضمن هذه النسبة الأموال التي يجحبها المصرف التجاري عن الاقتراض، وتتكون من احتياجي نقدي (يقدر بنسبة مئوية من الودائع والأرصدة المستحقة على المصرف أي رأسماله وأي

أموال تكون مستحقة الدفع بواسطة المصرف بموجب الشيكات، حوالات أو اعتمادات ويودع هذا الاحتياطي في البنك المركزي)، كما تكون موجودات سائلة (لا تقل عن نسبة معينة من إجمالي ودائع المصرف والتزاماته وتشمل الرصيد النقدي في خزائن المصرف وما يجوزته من سندات حكومية وذهب وفوائد السندات..).

2-1-2 السيولة لدى لجنة بازل 3:

ألزمت اتفاقية بازل 3 المصارف بالاحتفاظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية الناتجة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين) لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

2-1-3 السيولة الإضافية:

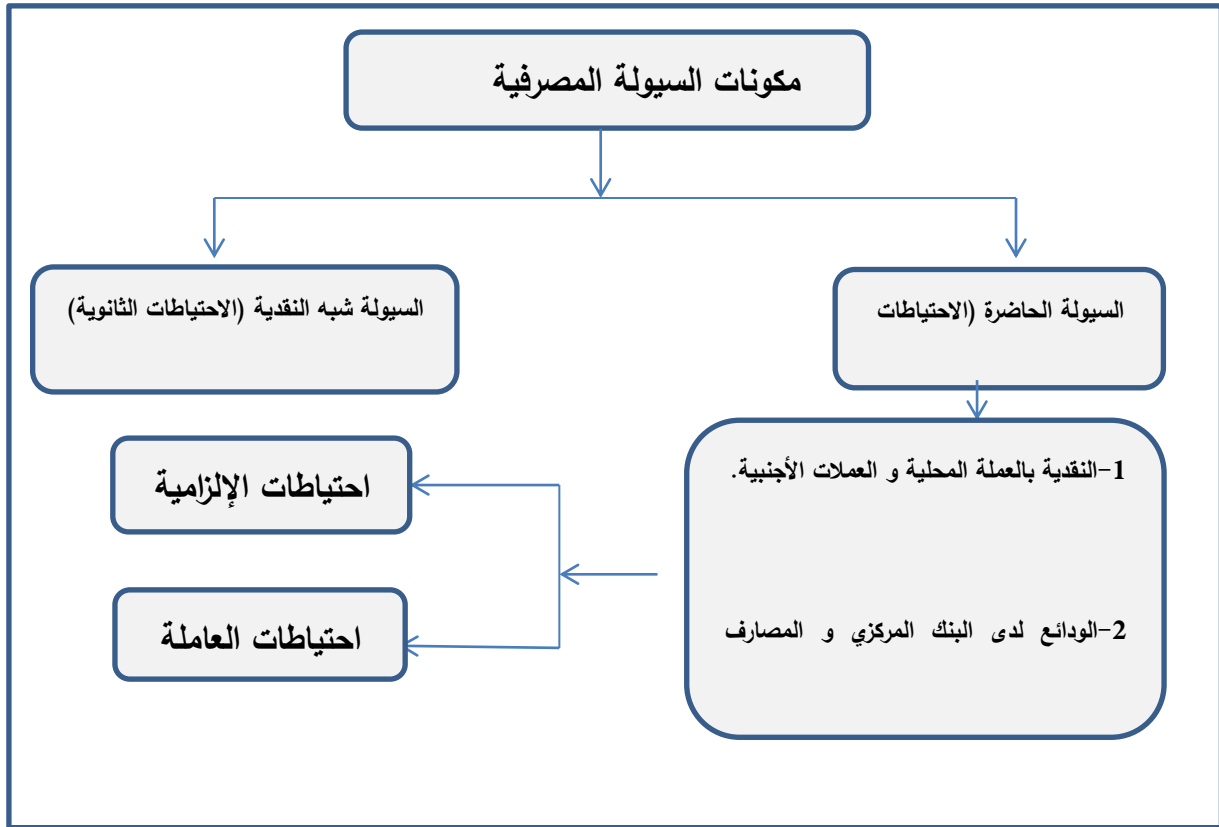
تحرص المصارف التجارية على توفير نسبة من السيولة أكثر من النسبة الإلزامية، وهذا بغرض تدعيم الثقة فيها وكذا استغلال أي فرص جيدة للتوظيف تدر عليها عائدا عاليا، وتحدد هذه النسبة حسب ظروف السوق ودرجة التأكد.

2-1-4 السيولة الاحتياطية: الموجودات القابلة للرهن لدى البنك المركزي، إذ يقدم للمصارف تسهيلات مصرفية تحقق لها السيولة اللازمة عند الضرورة، وذلك مقابل موجوداتها مثل الكمبيالة الجديدة المخصصة أو السلع المرهونة (حربية، 2022، صفحة 166).

2-2 مكونات السيولة المصرفية:

تصنف مكونات السيولة المصرفية على نوعين وفقل لسرعة توفيرها وهي السيولة الحاضرة (الاحتياطات الأولية) و السيولة شبه النقدية (الاحتياطات الثانوية، كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل (01-04): مكونات السيولة المصرفية



المصدر: حرية رشيد، تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية (دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط 2005-2019)، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد 2022، 132، ص 167.

2-2-1 الاحتياطات الأولية:

هي الأصول الأكثر سيولة في المصرف (حسن ، 2020 ، صفحة 349)، وهي النقود الموجودة في خزائن المصرف وتكون تحت تصرفه ولا يكسب منها عائدا وتتضمن (حرية، 2022، صفحة 167):

❖ النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزائن المصرف في صورة نقد سائل من عملات رسمية محلية وأجنبية؛

❖ الودائع النقدية لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى: يقوم المصرف بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأموال في البنك المركزي على شكل احتياطي وهذا حفاظا على حقوق المودعين وكذا زيادة الثقة بالنشاط المصرفي، كما تبقى هذه الأموال تحت تصرف المصرف؛

❖ الشيكات قيد التحصيل: وهي شيكات مقدمة من عملائه لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالشيك، وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقا للخبرة السابقة، وكلما كانت الشيكات مسحوبة على عملاء في نفس البلد اعتبرت أكثر سيولة (سمية، 2016، صفحة 27).

وتقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية إلى الاحتياطات القانونية والاحتياطات العامة (بركات ، 2021-2022، الصفحات 13-14).

2-2-2 الاحتياطات الثانوية:

وهي الأصول التي يمكن تصنيفها أو بيعها أو رهنها ومنها (أذونات الخزينة، كمبيالات مضمومة، أوراق مالية كالأسهم والسندات)، وتسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، حيث تصنف هذه الموجودات بأنها قصيرة الأجل كما تتوفر إمكانية بيعها عند الحاجة (شوقي، 2011، صفحة 160). وتقدر نسبة الاحتياطات الثانوية إلى إجمالي الأصول في الميزانية العمومية للمصارف تقريبا نسبة تفوق 20% من إجمالي الأصول (حسن ، 2020، صفحة 350).

3- مؤشرات قياس السيولة المصرفية:

تشير السيولة إلى الملاءة المالية للمركز المالي العام للمصرف في الأجل القصير، حيث تقاس نسبة السيولة في البنوك من خلال قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها. وهناك عدد من المعدلات الهامة التي تعتمد عليها البنوك التجارية في التعرف على حالة السيولة عندها وعليها تقوم بالتعديلات المناسبة التي تحقق الكفاءة في النشاط.

1-3 نسبة السيولة النقدية (Cash flow Ratio):

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية، والتي تجوزة المصرف على تسديد الالتزامات المالية المستحقة، ويمكن تحديدها من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{أرصدة سائلة أخرى}}{\text{الودائع وما يحكمها}} \times 100$$

حيث كلما زادت نسبة السيولة زادت قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية المستحقة عند موعدها، وطبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية ونسبة السيولة النقدية علاقة طردية (حسن ، 2020، صفحة 350).

2-3 نسبة الاحتياطي القانوني (Legal Reserve Ratio):

تمثل هذه النسبة بمدى كفاية أرصدة المصرف التجاري لدى البنك المركزي على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ استحقاقها، وتحدد هذه النسبة من قبل البنك المركزي وفقا لظروف الدولة الاقتصادية والنقدية، فإذا أراد البنك المركزي

التوسع في الائتمان الممنوح في الاقتصاد الوطني سيقوم بتقليل هذه النسبة والعكس. وتحسب وفق المعادلة التالية (حرية، 2022، صفحة 168):

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

3-3 نسبة السيولة القانونية (Legal liquidity Ratio):

وهي من النسب المطلوب توفرها لدى المصرف قانونيا، وتتراوح بين (30%-35%)، وتعرض هذه النسبة للمراقبة من قبل البنك المركزي أربع مرات في الشهر. وتستخرج هذه النسبة وفقا للمعادلة التالية (علي أ.، 2022، صفحة 1060):

$$\text{ن.س.ق} = \frac{\text{النقد في الصندوق + الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات + أوراق تجارية مخصصة}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

4-3 نسبة التوظيف (Investment Ratio):

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام البنك للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من قروض، وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشرا على قدرة البنك على تلبية القروض الجديدة من جهة ومن جهة أخرى تشير إلى انخفاض كفاءة البنك مع الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المودعين (بركات ، 2021-2022، صفحة 30).

إضافة إلى النسب المذكورة، هناك أيضا طرق أخرى لقياس السيولة كما تستعمل أيضا في البنوك الجزائرية، تسمى بالسيولة اليومية وتحسب وفق مقياسين. حساب السيولة اليومية ويعتبر أول ما يجب على البنك حسابه، وفق المعادلة التالية (سعيدة، 2011-2012، صفحة 29):

$$\text{فائض الأساس} = \text{الأصول السائلة} - \text{الخصوم قصيرة المدى}$$

الأصول السائلة: تتمثل في التحصيلات، فوائض المؤنات، قروض الوسطاء....

الخصوم قصيرة المدى: تتضمن الأموال والمشتريات لأجل قصير، الودائع التي موعد استحقاقها أقل من ثلاثين يوما.

- فائض الأساس موجب يعني أن البنك يتمتع بفائض السيولة، هذا ما يسمح له بالتأقلم مع التغيرات اليومية التي تحصل المتوقعة وغير المتوقعة.

4- مصادر السيولة المصرفية :

يوجد العديد من المصادر التي يعتمد عليها المصرف في توفير السيولة وتنقسم إلى مصادر داخلية وخارجية وكذا مصادر حديثة.

1-4 المصادر الداخلية: وتتكون من الآتي (علي أ.، 2022، صفحة 1057):

1-1-4 الموجودات السائلة كمخزون السيولة:

- ❖ النقد والاحتياطيات؛
 - ❖ أوراقه بمثابة احتياطيات تبيعها المصارف لمصارف أخرى باستحقاقات يوم أو بعض يوم؛
 - ❖ أوراقه حكومية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزينة؛
 - ❖ أوراقه قابلة للتسويق بمثابة قروض أو موجودات الهدف منها دعم الحاجة للسيولة؛
 - ❖ أوراقه تجارية وحوالات مصرفية وشهادات إيداع تمثل أدوات ذات قدرة كبيرة على التداول في السوق.
- ##### 2-1-4 المطلوبات وحق الملكية كوسيلة لشراء السيولة:

- ❖ إيداعات اليورو والدولار؛
- ❖ إصدارات شهادات الإيداع؛
- ❖ الاقتراض من البنك المركزي والبنوك الأخرى؛
- ❖ بيع أوراقه مقابل استلام نقد؛
- ❖ الإيداع العام لحسابات الضرائب.

2-4 المصادر الخارجية:

وتتضمن في شهادات الإيداع، واتفاقيات البيع والشراء واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي (سعيدة، 2011-2012، صفحة 21).

3-4 المصادر الحديثة: وتضم (علي أ.، 2022، صفحة 1058)

- ❖ شراء أوراق طويلة الأجل؛
- ❖ الإقراض وذلك عن طريق صنع قروض بصيغة معيارية منتظمة يستطيع المصرف بيعها عند الحاجة للسيولة؛
- ❖ توريق القروض لبعض الزبائن للحصول على النقد المطلوب لتغطية الحاجة للسيولة؛

❖ يعتبر توريق القروض مصدر حديث من مصادر التحويل المصرفي يؤدي إلى تحويل الأصول المالية غير السائلة (القروض) إلى أصول مالية سائلة (سندات) وطرحها إلى الاكتتاب العام.

5- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية:

إن سيولة المصرف التجاري ليست ثابتة وإنما في تغير مستمر، ومن أهم العوامل المؤثرة فيها كما يلي (رضا ، 2002، الصفحات 185-186):

1-5 عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

تؤدي عمليات السحب على الودائع نقدا، أي تقلب الودائع إلى نقود قانونية (ورقية ومعدينية) لإنجاز المعاملات اليومية وكذا القيام باحتياطات المصرف التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي تقليص سيولته لدى عمليات الإيداع، كما تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

2-5 معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

تتأثر سيولة المصرف بعلاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء المصرف التجاري دائنين للخزينة وتحقق في حالات عديدة أهمها:

- ❖ أن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال في المصرف التجاري؛
- ❖ استرداد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة؛
- ❖ عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة المصرف التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- ❖ تسديد الضرائب إلى الحكومة؛
- ❖ شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات للخزينة والسندات العامة الطويلة الأجل؛
- ❖ سحب الزبائن لجزء من وديعتهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظرا لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكثر.

3-5 رصيد عمليات المقاصة بين المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف الأخرى، ففي هذه الحالة تضاف موارد جديدة إلى احتياطياته.

ويجب الملاحظة هنا، أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية. أما على

مستوى المصرف التجاري الواحد فأن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيда دائما قبل المصارف الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته وبالعكس.

4-5 موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يملك البنك المركزي قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده للمصارف التجارية بالنقد المطلوب، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه يعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات المتوفرة لديها ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني. ويحصل العكس في حالة توسع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية مما يسمح في التحليل هذه الأخير قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

5-5 رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر رصيد رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة والعكس صحيح، ومن ثم تحدد قدرته الإقراضية وتنخفض مواجهته على تسديد التزاماته التجارية (رضا ، 2002 ، صفحة 187).

6- نظريات إدارة السيولة المصرفية:

يوجد أربع نظريات أساسية في إدارة السيولة المصرفية، حيث كل مسير يتبع إحدى هذه النظريات أو مزيجا منها وفق توجه مصرفه. نذكرها فيما يلي:

1-6 النظرية التقليدية (Traditional Theory):

وتسمى أيضا بنظرية القرض التجاري، وتقوم على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه التي ينبغي أن تكون لمدة قصيرة، ترى هذه النظرية بأن سيولة الموجود تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد جاهز عند الحاجة إليه، وهذه إمكانية تستند إلى وجود سوق تباع فيها هذه الموجودات (عبد المعطي و محفوظ، 1999، الصفحات 100-101).

إلا أن هذه النظرية تحتوي على عيب أساسي يتمثل في فشلها على سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية، فالتقيد التام بما يمنع المصارف من تمويل التوسعات في المصانع، وزيادة خطوط الإنتاج وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية والتي تمتد لمدة زمنية طويلة (رضا ، 2002 ، صفحة 193).

2-6 نظرية الدخل المتوقع (Expected Income):

تقوم على أساس أن إدارة المصرف يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل، وهذا ما يمكن المصرف من منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل فضلا عن منحه القروض القصيرة الأجل، مادامت عملية سدادها تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منتظمة (كل شهر أو كل شهرين..). مما يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية بسبب الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (حربية، 2022، صفحة 165).

3-6 نظرية إمكانية التحويل (Possibility of conversion):

هي تطور للنظرية التقليدية والتي يكون تركيز المصرف على إمكانية تحويل الموجود إلى نقد، فنجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع أمواله على استخدامات يسهل تحويلها إلى نقد مثل قروض قصيرة الأمد والاستثمارات المالية، وبالتالي فتح المجال للمصرف للاستثمار بالأوراق المالية (عبد السلام، 2015، الصفحات 111-100).

4-6 نظرية إدارة المطلوبات (Liability Management):

ركزت النظريات السابقة على جانب الأصول في توفير واستمرارية السيولة في المصرف، فهذه النظرية تعتمد على الخصوم وبصفة خاصة الودائع (سعيدة، 2011-2012، صفحة 92). حتي انتقل الاهتمام من جانب الموجودات وكيفية استثمار أموال المصرف في مختلف المجالات إلى جانب المطلوبات وكيفية الحصول على الأموال من مختلف المصادر، فإذا ضمن المصرف حصوله على الأموال عند الحاجة إليها في الوقت والتكاليف المناسبة أمكنه استثمارها في أوجه الاستثمار بغض النظر عن آجالها، وبالتالي انتقل اهتمام المصرف إلى كيفية حصوله على الأموال فتفنن بخلق أساليب جديدة في جذب الودائع ذات الكلفة المتدنية مثل شهادات الإيداع وتوفير الخدمات المختلفة للمودعين (حربية، 2022، صفحة 165).

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من الناحية النظرية حيث تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تقوم عليها، وكان تطورها عبر تاريخ طويل حيث مرت عبر مختلف المدارس الاقتصادية، كما تسعى هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والتي يطلق عليها " المربع السحري لكالدور " المتمثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار ومعدل النمو الاقتصادي وكذا تحقيق العمالة الكاملة و توازن ميزان المدفوعات، ولتحقيق هذه الأهداف يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات المختلفة من أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة وغيرها.. كما تستخدم هذه الأدوات حسب اتجاهات السياسة النقدية سواء كانت توسعية ، انكماشية أم مرنة، وبجانب الأدوات السابقة الذكر يستخدم البنك المركزي مجموعة من القنوات التي يكون من خلالها انتقال أثر السياسة النقدية إلى الأهداف النهائية والتي تتمثل في قناة معدل الفائدة، قناة سعر الصرف، قناة أسعار السندات و قناة الائتمان، حيث يتوقف نجاح السياسة النقدية في أي اقتصاد على مجموعة من العوامل والشروط يجب تحقيقها.

كما تم التطرق لمفهوم السيولة المصرفية وأهميتها الكبيرة في المصارف التجارية أكثر من غيرها في المؤسسات المالية، وهذا لما توفره من الأموال اللازمة لمواجهة سحبيات المودعين وتلبية طلبات الزبائن، كما تم تقسيم أنواع السيولة إلى أربعة أنواع رئيسية والتي تتمثل في السيولة القانونية، السيولة لدى لجنة بازل3، السيولة الإضافية والاحتياطية، وتصنف السيولة المصرفية إلى نوعين وهذا وفقا لسرعة توفيرها وهي السيولة الحاضرة والسيولة شبه النقدية، وتكمن إدارتها بشكل كفؤ عن طريق استخدام طرق قياس متمثلة في نسب السيولة ، وللسيولة مصادر مختلفة يتم الاعتماد عليها من قبل المصرف وتقسم إلى مصادر داخلية، خارجية ومصادر حديثة، إذ أن سيولة المصرف تتغير باستمرار هناك عدة عوامل مؤثرة فيها ك : عمليات الإيداع والسحب على الودائع، معاملات الزبائن مع الخزينة العامة، رصيد عمليات المقاصة بين المصارف، موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف وكذا رصيد رأس المال الممتلك. كما هناك أربع نظريات أساسية في إدارة السيولة يتم إتباع إحداها أو مزيجا منها حسب توجه المصرف.

الفصل الثاني

أدوات السياسة النقدية في ضبط الكتلة النقدية لبنك

الجزائر (2000-2022)

تمهيد:

تعد السياسة النقدية أحد الأدوات الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي في البلد، كما تهدف هذه السياسة إلى التحكم في كمية النقد المتداول. ويمثل البنك المركزي السلطة النقدية لاحتلاله مكانة كبيرة في الجهاز المصرفي الجزائري ويستخدم جملة من الأدوات غير مباشرة في تنفيذ سياسته النقدية للتحكم في الكتلة النقدية.

من خلال ما سبق سنحاول التطرق إلى تطور البنك المركزي والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض وكذا مدى تأثير الأدوات غير المباشرة، المباشرة والأدوات الأخرى للسياسة النقدية في ضبط الكتلة النقدية . وعليه ارتأينا لتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

❖ المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر.

❖ المبحث الثاني: تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022).

المبحث الأول: البنك المركزي والسياسة النقدية في الجزائر :

يمثل البنك المركزي السلطة النقدية باحتلاله مكانة كبيرة في هيكل الجهاز المصرفي لأي دولة تبعا للدور الذي يلعبه، حيث يتكفل بتطبيق السياسة النقدية لأجل الإشراف على النشاط المصرفي، كما تقوم السلطة النقدية بصياغتها وفقا للأهداف المقررة بما يتماشى مع النشاط الاقتصادي عامة والنشاط النقدي خاصة.

1. نشأة بنك الجزائر:

أنشأ البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 144/62 بتاريخ 1962/12/13. وذلك بتصويت المجلس التأسيسي عليه لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي. وقد ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات البنك الجزائري الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار، وبتأسيسه أرادت الجزائر أن تبين إرادتها في قطع أي عهد لها بالاستعمار وكذا إبراز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها، تم إجراء تعديلات خلال التسعينيات وبداية الثمانينيات حيث يمثل القانون رقم 12/86 الصادر في 1986/08/19 بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري، وبذلك يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض. ومنذ صدور قانون النقد والقرض في 1990/04/14 أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر، كما منحه استقلالية واسعة، عضوية ووظيفية. ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك الجزائر بالجزائر العاصمة (بنك).

2. تعريف بنك الجزائر:

بنك الجزائر هو هيئة نقدية حكومية مسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال، فهو بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه الأمر رقم 11/03 الصادر في 2003/08/26 المتعلق بالنقد والقرض، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير، كما يتمتع بنك الجزائر بأهم الصلاحيات التي تتمتع بها كافة البنوك المركزية فهو بنك الدولة وله سلطة مراقبة وتوزيع القروض (بنك).

3. الهيكل التنظيمي للنظام المصرفي في الجزائر :

من المادة 110 إلى المادة 115 من القانون 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتضمن لقانون النقد والقرض، حيث أعطى تنظيم جديد للجهاز المصرفي على النحو التالي:

أ. بنك الجزائر: تقع على عاتقه الإدارة والإشراف على الجهاز المصرفي، كما أوكل له حسب مواد قانون النقد والقرض مجموعة من المهام الأخرى والتي تميز بها عن البنوك الأخرى والتي تتمثل في: إصدار النقود وتنظيم تداولها، تسيير احتياطات الصرف وتنظيم أسواقه، مراقبة القروض الممنوحة للاقتصاد، هذا بالإضافة إلى تحديد معدل إعادة

الخصم وتسيير كل من السوق النقدي وغرفة المقاصة، وكذا منح رخص فتح مكاتب اعتماد مصارف أو هيئات مالية أجنبية (عادل، 2022، صفحة 75).

ب. **مجلس النقد والقرض**: يعتبر مجلس النقد والقرض أحد أبرز النقاط التي تضمنها قانون النقد والقرض وهذا نظرا للصلاحيات والمهام الواسعة التي منحت له، حيث أحدث تغييرا كبيرا في هيكل بنك الجزائر باعتباره المسؤول الأول عن إدارة شؤونه، إضافة لكونه يمثل السلطة النقدية في البلاد. كما يتشكل هذا المجلس من محافظ وثلاثة نواب يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي من طرف رئيس الجمهورية (عادل، 2022، صفحة 76).

ت. **البنوك والمؤسسات المالية**: لقد أتاح قانون النقد والقرض إمكانية إنشاء عدة أنواع من مؤسسات القرض، حيث يستجيب كل نوع إلى المقاييس والشروط التي تحدد خاصة بطبيعة النشاط والأهداف المحددة لها. وهي : البنوك التجارية، حيث عرفها قانون النقد والقرض بموجب مادته 114 على أنها مؤسسات تقوم بجمع الودائع من الجمهور وتعمل على منح القروض وتوفير جميع وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن. المؤسسات المالية، حيث أعطاهما قانون النقد والقرض بموجب مادته 115 حق منح القروض دون استعمال أموال الغير، أي أن مصدر تمويل هذه المؤسسات المالية يتمثل في رأس مالها بالإضافة إلى قروض المساهمة والادخارات طويلة الأجل. أما بخصوص البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية فقد منحها قانون النقد والقرض حق فتح فروع لها في الجزائر شريطة خضوعها لقواعد القانون الجزائري (عادل، 2022، صفحة 76).

ث. **هيئات مراقبة النظام المصرفي الجزائري**: بموجب التنظيم الجديد للنظام المصرفي الجزائري في ظل صدور قانون النقد والقرض تم فتح المجال أمام إنشاء البنوك التجارية الخاصة والوطنية، وبهدف حماية أموال المودعين والمتعاملين مع هذه البنوك وكذا ضمان الانسجام والانضباط في السوق المصرفين تم تأسيس مجموعة من الهيئات الرقابية التي تسهر على حماية ومراقبة وتنظيم عمل الجهاز المصرفي الجزائري، وتتمثل أهم هذه الهيئات الرقابية كما يلي (عادل، 2022، صفحة 76):

- ✓ لجنة الرقابة المصرفية والتي تم تأسيسها بموجب المادة 145 من قانون النقد والقرض، تعمل على مراقبة السير الحسن لتطبيق القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ مركزية المخاطر والتي تم تأسيسها بموجب المادة 160 من قانون النقد والقرض، وتعمل على دعم أسماء المستفيدين من القروض من جميع المؤسسات المالية والبنوك.
- ✓ مركزية عوارض الدفع والتي تم تأسيسها بموجب القانون 02/92 المتعلق بقانون النقد والقرض والمؤرخ في 22 مارس 1992، وتضم هذه الهيئة جميع أسماء الوسطاء الماليين، وأبرز مهامها تتمثل في العمل على تنظيم المعلومات التي بجميع الحوادث التي تظهر عند استرجاع القروض أو تلك المشاكل التي لها علاقة باستخدام مختلف وسائل الدفع.

✓ جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد والذي تأسس بموجب القانون 02/92 المتعلق بقانون النقد والقرض والمؤرخ في 22 مارس 1992، ويعمل هذا الجهاز على جمع كل المعلومات المرتبطة بعوارض دفع الشيكات بدون رصيد وتبليغها للوسطاء الماليين المعنيين.

✓ هيئة التأمين على الودائع والتي تم تأسيسها نظريا بموجب المادة 170 من قانون النقد والقرض، أما عمليا فقد تم تأسيسها بموجب القانون رقم 11/03 للآمر الرئاسي الصادر في 26 أوت 2003 المعدل لقانون النقد والقرض

4. مهام بنك الجزائر:

ومن مهامه:

- ❖ تتمثل مهمة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية؛
- ❖ يرصد بنك الجزائر أنظمة الدفع ويكفل حسن أدائها وكفاءتها وأمنها، كما يتم وضع القواعد المطبقة على نظم الدفع من خلال أنظمة مجلس النقد والقرض؛
- ❖ يحدد بنك الجزائر العلامات المعترف بها للأوراق النقدية أو القطع المعدنية ويحدد إجراءات مراقبة صنعها وإتلافها؛
- ❖ ينظم بنك الجزائر سوق الصرف في إطار سياسة الصرف التي اعتمدها مجلس النقد والقرض بما يتوافق مع الالتزامات الدولية للجزائر؛
- ❖ يحدد بنك الجزائر جميع المعايير التي يجب على كل بنك الامتثال لها في جميع الأوقات، كما يضع الشروط العامة التي يجوز بموجبها السماح للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية بالتأسيس والعمل في الجزائر.

5. تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض:

إن انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق كان له انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وعلى أهدافها وأدواتها، حيث تطلبت هذه المرحلة تكييف القوانين كما تطلب من الحكومة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية تمثلت في الإصلاح النقدي لسنة 1988 والذي كان مضمونه إعطاء الاستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد والمؤسسات، وصولاً إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ووضع مسار تطورها وأعاد للبنك المركزي مهامه ووظائفه التقليدية (بنجامي، 2020، صفحة 123).

تميزت سنة 1990 بإصدار القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتضمن لقانون النقد والقرض. حيث يجسد هذه الأهمية تلك الإرادة الملحة للخروج من الأزمة التي حصرتها السلطات المعنية في المجال النقدي، من ثم كان الهدف الأساسي من هذا القانون الجديد تسيير الأساليب والإجراءات الواجب اتباعها في إطار السياسة النقدية لإعادة استقرار الاقتصاد الوطني، فهذا التنظيم الجديد أسس الأعضاء والأدوات والميكانيزمات الضرورية لإرساء قواعد تنظيم نقدي وبتكفي جديد يتوافق مع مقومات الاقتصاد الحر.

لقد تمكن الإصلاح التسعيني الجديد من التسوية النهائية لمشكل السلطة النقدية ووحدها واستقلاليتها النسبية، كما وضع نهاية للشفافية التي تميزت بها الفترة السابقة، أين كان من الصعب جدا وضع سلطة نقدية فعلية وعليه أصبح مسؤولية الدفاع عن قيمة النقود الوطنية سواء على مستوى الداخلي أو الخارجي موكلة للسلطة الوحيدة التي تجسدت في بنك الجزائر، فموجب هذا القانون فإن البنك المركزي هو مؤسسة تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي (ابتسام، 2016-2017، صفحة 68).

يمكننا القول أن سنة 1990 أحدثت نقطة تحول كبيرة فور صدور القانون 10/90. لما جاء به من مجموعة التدابير والأفكار الجديدة، والتي نذكر أهمها فيما يلي (فضيلة و سعاد، 2021، صفحة 77):

- ❖ منح استقلالية واسعة للبنك المركزي عن الوزارة المالية مع تكليفه بإدارة السياسة النقدية؛
- ❖ تأسيس مجلس النقد والقرض يكون بمثابة السلطة النقدية الذي يتولى وضع سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين وصياغة السياسة النقدية؛
- ❖ وضع قواعد واضحة وشفافة تحكم العلاقة بين الخزينة العمومية والنظام المالي؛
- ❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

5-1 أهداف قانون النقد والقرض:

تتمثل أهداف قانون النقد والقرض فيما يلي (بلعزوز، 2004، الصفحات 188-189):

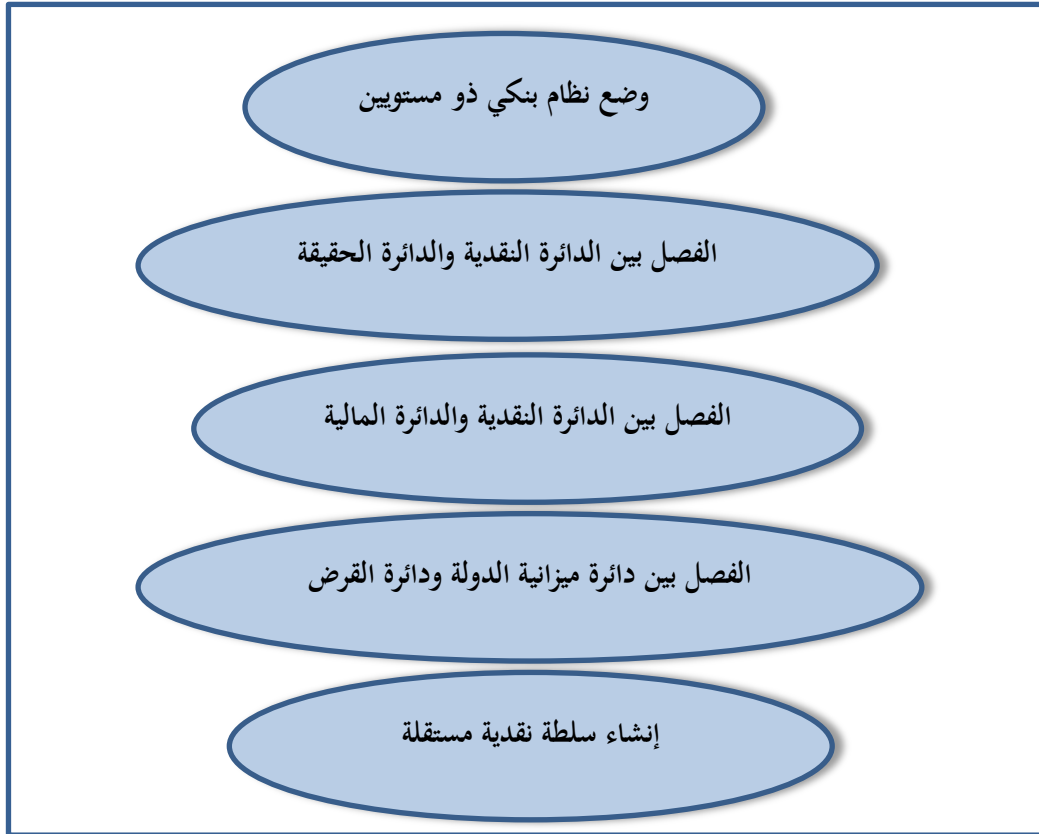
- ❖ وضع حد لكل تداخل إداري في القطاع المالي والمصرفي؛
- ❖ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض؛
- ❖ إعادة تقييم العملة بما تقدم الاقتصاد الوطني؛
- ❖ إنشاء سوق نقدية حقيقية (البورصة)؛
- ❖ تشجيع الاستثمارات والسماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية؛
- ❖ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك؛
- ❖ تخفيض المديونية الخارجية؛
- ❖ إقامة نظام مصرفي قادر على تنويع وتوجيه مصادر التمويل.

5-2 مبادئ قانون النقد والقرض:

يمكن إجمال أهم المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض في الشكل الموالي:

الشكل (01-02): المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض

المبادئ الأساسية لقانون النقد والقرض 10/90



المصدر: عادل مختاري، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مريع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2023/2022، ص73.

✓ وضع نظام بنكي ذو مستويين (قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006 (أطروحة دكتوراه)، 2008، صفحة 265): كرس قانون النقد والقرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني بذلك التمييز بين مهام البنك المركزي باعتباره سلطة نقدية، وبين البنوك التجارية باعتبارها بنوك الإقراض، بناء على هذا القانون أصبح البنك المركزي يؤدي وظائفه باعتباره:

• بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها؛

• الملجأ الأخير للاقتراض بتوجيه السياسة الإقراضية للبنوك.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية (مبروك، 2011، صفحة 235) : تبنى قانون النقد والقرض هذا المبدأ مما يعني أن القرارات النقدية أصبح تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناء على

التقديرات والتوقعات التي تضعها هذه الأخيرة حول الوضع الاقتصادي السائد، وهذا ما سمح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: تنشيط السوق النقدية وجعل الكتلة النقدية عنصرا نشيطا ومهما في الاقتصاد، وكذا جعل السياسة النقدية تحتل مكانتها الأصلية كأحد وسائل الضبط الاقتصادي.

✓ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية (عادل، 2022، صفحة 74): وفق هذا المبدأ لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي الذي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد، فبالتالي اعتماد هذا المبدأ سمح بالفصل بين صلاحيات البنك المركزي والخزينة العمومي، تقليص ديون الخزينة العمومية اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة، كما سمح هذا المبدأ بالحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

✓ الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض (حميد، 2016، صفحة 146) : بموجب هذا المبدأ أبعدت الخزينة عن تمويل المؤسسات العمومية وأصبح هذا الدور يقتصر على البنوك فقط، ومنه استعادت هذه الأخيرة مهامها التقليدية، وأصبح منح القروض لا يخضع إلى قواعد إدارية وإنما يخضع إلى ما يسمى بالجدوى الاقتصادية للمشاريع.

✓ إنشاء سلطة نقدية مستقلة (الطاهر، 2005، صفحة 198) : وفق هذا المبدأ تم وضع السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة وأسمها مجلس النقد والقرض، وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية: وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية. مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية. وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

6. تطور بنك الجزائر والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض المعدل:

إن التطور والتحسين الذي شهده النظام المصرفي الجزائري خاصو البنك المركزي بعد صدور قانون النقد والقرض، لم يمنع من تخط هذا النظام في اختلالات نجمت أساسا عن الأزمة التي شهدتها البنوك الخاصة، والتي أدت إلى إفلاس بنكين عملاقين بحجم بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي والجزائري في وسط هذه الظروف لجأت السلطة العمومية إلى تعديل قانون النقد والقرض (ابتسام، 2016-2017، صفحة 74).

وقد جاء هذا التعديل تديما لما هو منصوص عليه في قانون النقد والقرض ويتعلق الأمر بتعديل قانون النقد والقرض في 2001. وأهم ما جاء فيه (ابتسام، 2016-2017، صفحة 74):

1. يتولى تسيير وإدارة بنك الجزائر ومراقبته محافظ يساعده 3 نواب له ومجلس الإدارة ومراقبان، فمجلس النقد والقرض يتصرف وفق هذا التعديل كمجلس إدارة البنك المركزي وكسلطة إدارية تصدر تنظيمات نقدية ومالية ومصرفية.
2. يتاح للمحافظ ونوابه تحصيل قروض وتمويلات من مؤسسات أجنبية أو جزائرية وكذا التعامل في محفظة بنك الجزائر ومحافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

● **تعديلات سنة 2003 على قانون النقد والقرض :**

1. تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته من خلال المواد من 35-57 وذلك من خلال (رحماني و مشمش، 2005، صفحة 76):
 - ✓ توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض المخول باختصاصات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف، وتنظيم والإشراف وأنظمة الدفع، مع إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك؛
 - ✓ يعزز القانون التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ويشير هذا المضمون إلى شروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية للإشراف على تسيير الأرصدة الخارجية ومديونية الخارجية.
2. تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر و الحكومة في المجال المالي.
3. توفير أحسن حماية للبنوك المودعين.

● **تعديلات سنة 2010 على قانون النقد والقرض:**

- تواصلت التعديلات والإصلاحات على قانون النقد والقرض هذه المرة بصدور الأمر الرئاسي رقم 04/10 المؤرخ في 2010/08/26 المعدل والمتمم للأمر رقم 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، وتتمثل أهم النقاط التي تطرق إليها الأمر 04/10 فيما يلي (عادل، 2022، الصفحات 81-82):
- ✓ العمل على تعزيز الرقابة الداخلية من خلال وضع جهاز رقابة داخلي فعال؛
 - ✓ حيازة الدولة على مساهمة خاصة في رأس مال البنوك والمؤسسات المالية ذات رأس مال أجنبي؛
 - ✓ قيام بنك الجزائر بتنظيم وتسيير مركزية للمخاطر للمؤسسات المالية ومركزية للمخاطر للعائلات ومركزية لعوارض الدفع؛
 - ✓ تكليف بنك الجزائر بتمثيل الوضعية المالية الخارجية وإعداد ميزان المدفوعات إلى جانب مهمته الأساسية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأسعار.

● **تعديلات سنة 2017 على قانون النقد والقرض:**

- اقتصرت تعديلات الحكومة لقانون النقد والقرض هذه السنة على مادة واحدة فقط وهي المادة 45 مكرر والتي تنص " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة خمس سنوات، بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في :
- تغطية احتياجات تمويل الخزينة.
 - تمويل الدين الداخلي.
 - تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

تنفذ هذه الآلية المرافقة لتنفيذ برنامج الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية والميزانية، والتي ينبغي أن تقضي في نهاية الفترة المذكورة أعلاه كأقصى تقدير إلى :

- توازن خزينة الدولة،

- توازن ميزان المدفوعات."

● **تعديلات سنة 2020 على قانون النقد والقرض:**

من هذه التعديلات ما تعلق بتعزيز حوكمة و صلاحيات كل من بنك الجزائر، و مجلس النقد و القرض، و اللجنة المصرفية، و البنوك و المؤسسات المالية، من خلال:

-إعادة اعتماد نظام العهدة (أربع سنوات) لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر و نواب المحافظ، قابلة للتجديد مرة واحدة، ما من شأنه إرساء مصداقية أفضل، تحقيق الاستقرار في التسيير و استقلالية أكبر لبنك الجزائر في أداء مهامه (المادة 13)

-إدخال آليات جديدة للسياسة النقدية مع إمكانية تكيفها مع خصوصيات العمليات البنكية لا سيما الصيرفة الإسلامية و التمويل الأخضر، و هي أحكام من شأنها ضمان نجاعة أكثر للسياسة النقدية و تعزيز انتقالها (المادتان 42 و 43)

-إعادة تنظيم تركيبة كل من مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض، من خلال توسيع تركيبته وتوسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض مما يمكنه من مرافقة التحولات التي تشهدها البيئة المصرفية، حيث توسع صلاحياته لاعتماد البنوك الاستثمارية، و البنوك الرقمية و مقدمي خدمات الدفع و الوسطاء المستقلين و يرخص بفتح مكاتب الصرف (المادة 63 و 89)

-إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية و الذي يكرس على وجه الخصوص إمكانية اعتماد بنوك و مؤسسات مالية تمارس عمليات متعلقة بالصيرفة الإسلامية حصرا (المواد 70، 71، و 72)

-يجعل هذا القانون من اللجنة المصرفية السلطة الاشرافية الوحيدة المخولة للبت في مخالفات أحكام هذا القانون و لوائحه، فيما يخص التعرض للمخاطر لاسيما خطر القرض، وكذا أعمال التسيير المترتبة عنها، (المادتان 115 و 119)

المبحث الثاني: تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات للوصول إلى تحقيق أهداف السياسة النقدية، كما رأينا سابقا يمكن أن تكون هذه الأدوات مباشرة وغير مباشرة حسب النظام الاقتصادي السائد، في ظل اقتصاد السوق تلجأ السلطة النقدية إلى استخدام الأدوات غير المباشرة. فيما يلي سيتم استعراض أهم هذه الأدوات:

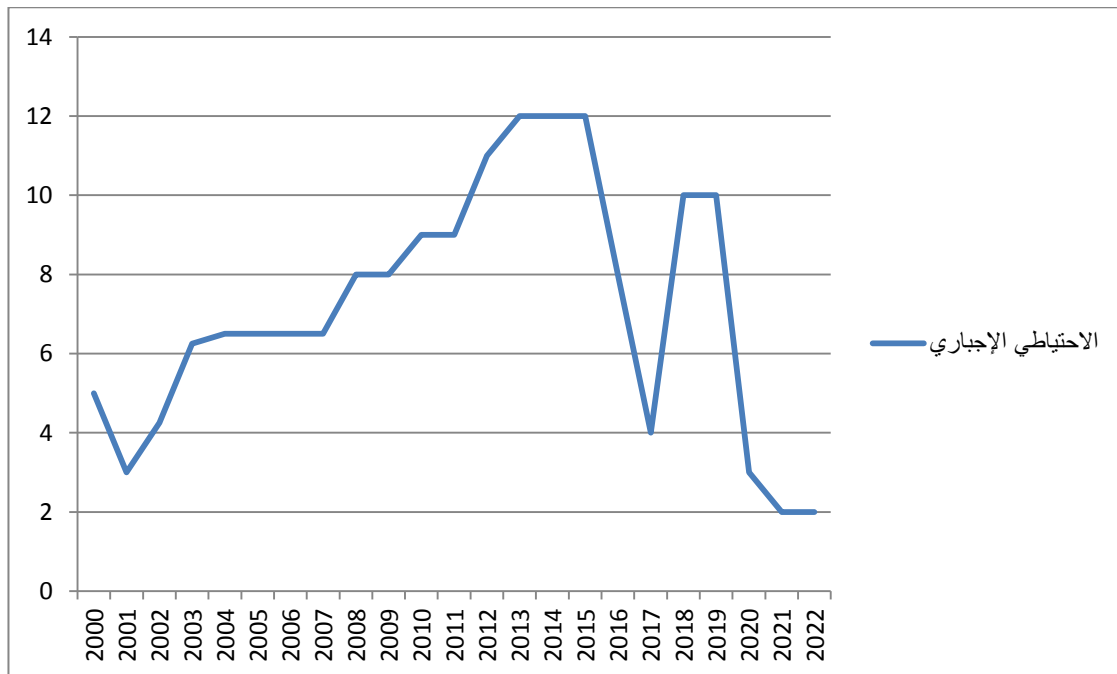
1. الأدوات الكمية (غير المباشرة):

1-1 معدل الاحتياطي الإجمالي:

لم يتم الاعتماد في الجزائر على هذه الأداة إلا بعد صدور القانون 10/90 الذي نص في مادته 93 على أنه يلتزم كل بنك تجاري بالاحتفاظ بجزء ونسبة من أصوله النقدية وودائعه في شكل رصيد لدى البنك المركزي، ولا يمكن أن يتعدى الاحتياطي الإجمالي الإلزامي 28% وفي سنة 1994 أصدرت العليمة رقم 94/16 التي تلزم المصارف والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها في شكل ودائع لدى بنك الجزائر وتم تحديد معدل الاحتياطي الإلزامي في هذه التعليمات عن الاحتياطيات بـ 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية من هذه التعليمات.

والجدول الموالي يوضح تطور معدل الاحتياطي الإجمالي في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2022:

الشكل رقم (02-02): تطور الاحتياطي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



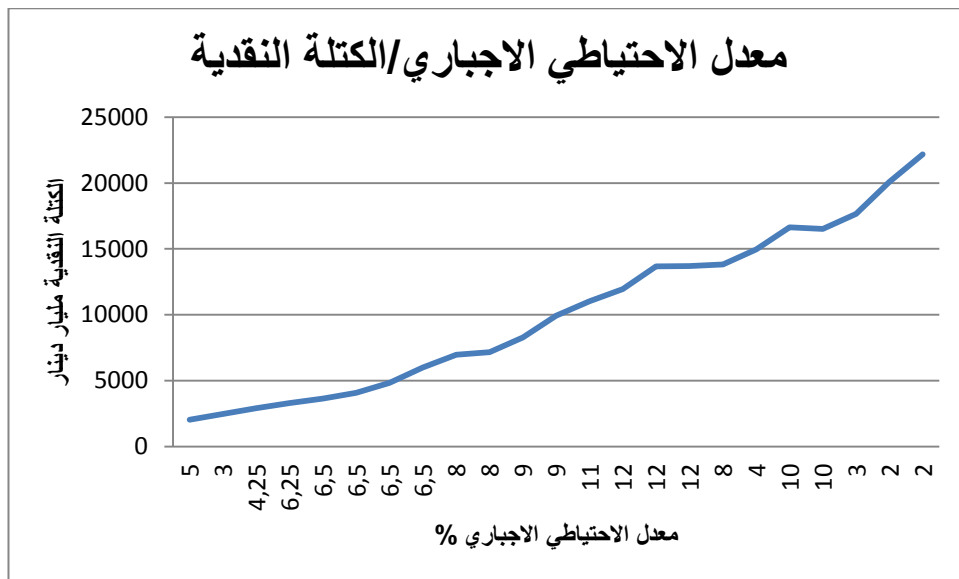
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية السنوية من سنة 2004 إلى غاية 2021 واستخدام برنامج Excel.

يتبين من الشكل رقم (02-02) أن آلية معد الاحتياطي الإجباري مرت بمراحل مختلفة، حيث في بداية الدراسة شهدت انخفاضا قليلا من 5% سنة 2000 إلى 3% سنة 2001 وهذا بغية لتوفير السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، وبعدها شهد ارتفاعا كبيرا ومنتاليا 4.25% سنة 2002 إلى 6.25% سنة 2003 ثم 6.50% من سنة 2005 إلى سنة 2007 ثم إلى 8% سنتي 2008 و 2009 ثم 11% سنة 2012، وهذا راجع إلى لفائض السيولة المحقق لدى البنوك التجارية من 2002 مما دفع البنك المركزي إلى الاستفادة من هذه الأداة قدر المستطاع، وكذا تفعيلها بشكل جيد للتحكم في سيولة البنوك وبالتالي التقليل من التضخم. ومن سنة 2013 إلى سنة 2015 شهد معدل الاحتياطي الإجباري استقرارا عند القيمة 12%، وبعدها عمل البنك المركزي على تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري لتوفير سيولة إضافية لدى البنوك التجارية إلى 8% سنتي 2016 و 4% سنة 2017، وتحسبا لتراكم السيولة و تفاديا للتضخم بدأ البنك المركزي برفع معدل الاحتياطي الإجباري من سنة 2018 حيث تم رفعه إلى 10% ليبقى ثابتا سنة 2019، ثم قام بتخفيضه إلى 3% سنة 2020 و 2% سنتي 2021 و 2022 لتوفير السيولة الإضافية لدى البنوك التجارية. وهذا ما يدل على النشاط الذي يقوم به البنك المركزي بواسطة هذه الآلية لامتناس السيولة الزائدة بهدف التقليل من الآثار التضخمية وكذا توفير السيولة اللازمة عند الحاجة.

1-2 أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجباري على الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2022):

لجأ بنك الجزائر لمعدل الاحتياطي الإجباري كألية فعالة للحد من قدرة البنوك التجارية على امتصاص نقود الودائع وبالتالي التقليل من منح الائتمان للاقتصاد، وذلك في ظل تزايد ونمو الكتلة النقدية، وفي الشكل الموالي يتضح تأثير التغير في معدل الاحتياطي الإجباري على الكتلة النقدية طيلة فترة الدراسة:

الشكل رقم (02-03): تأثير الاحتياطي الإجباري على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الشكل (2-1) والتقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2004 إلى غاية 2022، وباستخدام Excel.

حسب الشكل رقم (03-02) كان معدل الاحتياطي الإجمالي 5% سنة 2000 أين كانت الكتلة النقدية تساوي 2022.5 مليار دج، وفي سنة 2001 قام البنك بنخفيض الاحتياطي الإجمالي إلى 3% وهذا بهدف التوسع في الكتلة النقدية لتبلغ 2473.5 مليار دج ومنذ سنة 2002 بدأ بنك الجزائر بممارسة سياسة نقدية تقييدية اتجه البنوك حيث فرض برفع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 4.25% وهذا لعلاج الحالة التضخمية حيث بلغت الكتلة النقدية 2901.5 مليار دج.

أما في الفترة (2003-2007) ثبت الاحتياطي الإجمالي عند 6.5% كما ارتفعت قيمة الكتلة النقدية إلى 3299.5 مليار دج مقابل 2473.5 مليار دج سنة 2001 بمعدل نمو متوسط قدر بـ 17.73% ويرجع هذا السبب إلى انطلاق المشاريع الاقتصادية التي أقرها رئيس الجمهورية في هذه الفترة والمتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي، واستمر التزايد في قيم الكتلة النقدية ليصل إلى 5994.6 مليار دج سنة 2007.

وبعدها شهد معدل الاحتياطي الإجمالي ارتفاعا من جديد لـ 8% سنتي 2008 و 2009 لتبقى الكتلة النقدية في توايد بقيمة 6955.9 مليار دج و 7173.1 مليار دج على التوالي، ومع تزايد معد الاحتياطي الإجمالي لـ 9% تضاعفت الكتلة النقدية لـ 9929.2 مليار دج سنة 2011 مقابل 8280.7 مليار دج سنة 2010. ونجد أن السبب الأساسي لهذا النمو يكمن في الارتفاع الكبير للمتاحات النقدية، لبدأ الارتفاع بوتيرة مرتفعة ليسجل أعلى قيمة له سنة 2013 بـ 12% وذلك بموجب التعليم رقم 02-2003 الصادرة بتاريخ 2013/04/23، لتبلغ الكتلة النقدية 11941.5 مليار دج، وبعدها استقر عند هذا المعدل إلى غاية 2015 لتصل إلى 13704.5 مليار دج، ويرجع السبب لهذه الزيادات المستمرة في معدل الاحتياطي الإجمالي إلى أن السلطة النقدية تعتمد بدرجة كبيرة على هذه الآلية لامتناس السيولة في هذه الفترة مع تعزيز دور السياسة النقدية للتحكم في التضخم وكذا الارتفاع القوي للقروض طويلة الأجل. وفي سنة 2016 تراجع معدل الاحتياطي الإجمالي إلى 8% وهذا بسبب رغبة السلطات النقدية في إعادة الدور للبنوك لتمويل الاقتصاد، لتسجل ارتفاع طفيف في الكتلة النقدية بلغ 138160.3 مليار دج. واستمر في الانخفاض لـ 4% سنة 2017 لتعرف الكتلة النقدية تزايد كبير بلغ 14974.5 مليار دج. وفي سنة 2018 و 2019 عاد معدل الاحتياطي الإجمالي للارتفاع لـ 10% وكانت الكتلة النقدية بقيمة 16506.6 مليار دج.

وبعدها بدأ في الانخفاض سنة 2020 إلى 3% ليصل إلى 2% سنتي 2021 و 2022 لتبلغ الكتلة النقدية ذروتها في الارتفاع لقيمة 22174.2 مليار دج.

ومما سبق اتضح أن بنك الجزائر مارس سياسة انكماشية طيلة فترة الدراسة من خلال الزيادة المستمرة في معدل الاحتياطي الإجمالي وذلك من أجل الحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وكذا امتصاص السيولة.

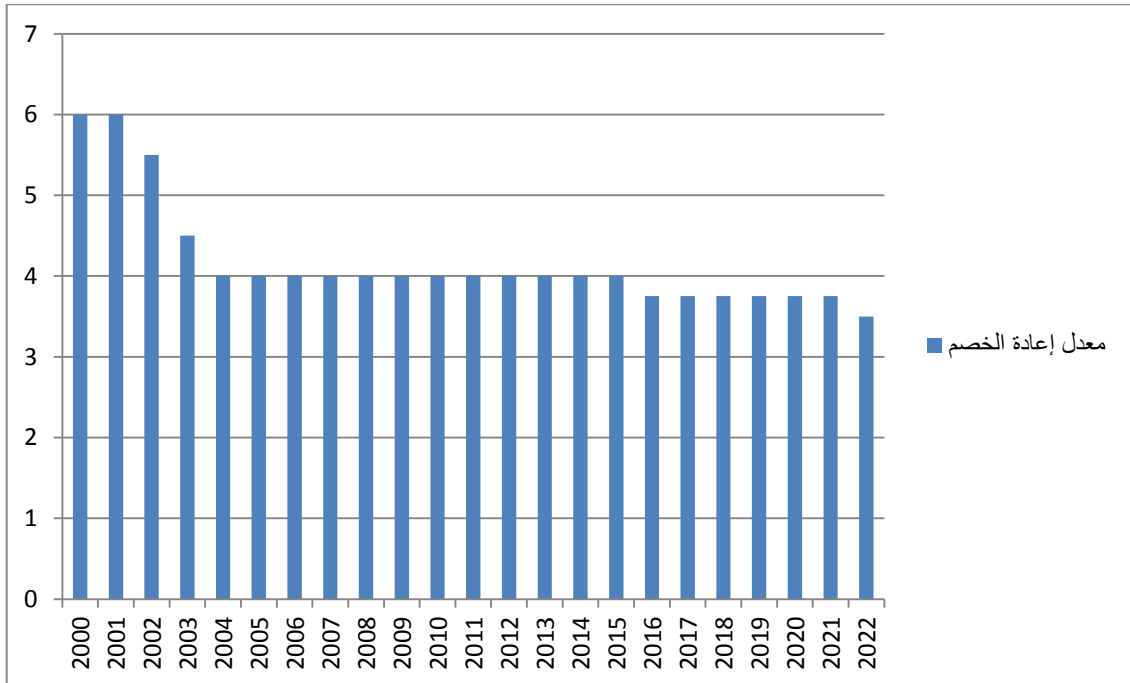
كما أنه استعمل أدوات جديدة من أجل امتصاص الكتلة النقدية M2 الفائضة لدى البنوك لكن استمرت بالارتفاع طيلة فترة الدراسة ومنه نقول أن السياسة النقدية قد فشلت في التحكم في الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2022).

3-1 معدل إعادة الخصم:

إعادة الخصم هو أداة يلجأ اليها البنك بموجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات قام هذا البنك ذاته بخصمها للغير في مرحلة سابقة، كما يمكن أن تكون السندات تجارية خاصة أو عمومية، دون أن يتعدى تاريخ استحقاقها مدة معينة تحدد حسب نوع السندات وطبيعتها، ويذكر أن معدل الخصم ظل ثابتاً منذ 1961 إلى 1986 عند نسبة 2.75%، إلا أن بداية من هذا التاريخ إلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة، ولقد حدد قانون النقد والقرض شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر في المادتين 69 و 72 من قانون النقد والقرض 10/90، كما نص الأمر 11/03 بموجب مادته 41 على أن شروط وكيفيات تطبيق هذه الآلية يتم تحديدها من طرف مجلس النقد والقرض.

ولتوضيح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة من 2000 إلى 2022 وضعنا الجدول التالي لبيان ذلك:

الشكل رقم (04-02): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، النشرات الإحصائية السنوية من سنة 2004 إلى غاية

2021 واستخدام برنامج Excel.

من الشكل رقم (04-02) نلاحظ أن معدل إعادة الخصم ثابت في سنتي 2000 و 2001 بمعدل 6%، لينخفض على التوالي إلى 5.50% و 4.50% في سنتي 2002 و 2003 وهذا الانخفاض راجع إلى انخفاض لجوء البنوك إلى طلب إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر بسبب فائض السيولة المصرفية، وفي سنة 2004 أخذ معدل إعادة الخصم بالثبات عند نسبة 4% إلى غاية 2015 كما يفسر هذا الاستقرار بتراجع معدلات التضخم وظهور فائض في السيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية. و سنة 2016 سجل معدل إعادة الخصم تراجعاً طفيفاً إلى 3.75% و 3.50% في سنة 2022 وهذا رغبة لبنك الجزائر في إعادة تنشيط هذه الآلية واسترجاع مكانتها كأهم أداة في السياسة النقدية من خلال استقطاب البنوك إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

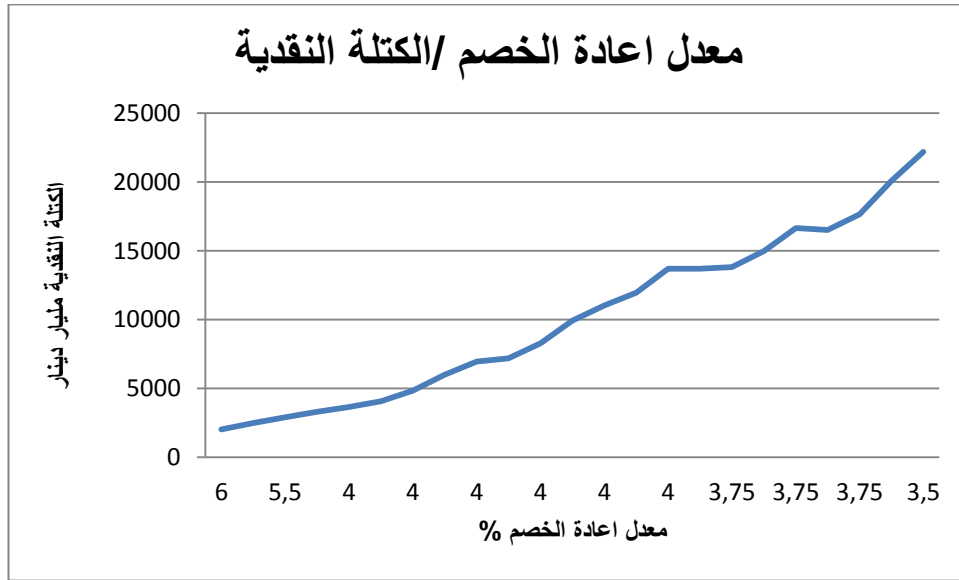
1-4 أثر التغيير في معدل إعادة الخصم على الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-

2022):

بلجاً بنك الجزائر إلى معدل إعادة الخصم من أجل التحكم في الكتلة النقدية من خلال اتباع السياسة التوسعية أو الانكماشية حسب ظروف الاقتصاد السائدة، ومن أجل التعرف على مدى تأثير هذه الأداة على الكتلة النقدية نستعرض الشكل التالي:

الشكل رقم (05-02): تأثير معدل إعادة الخصم على الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-

2022):



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الشكل (2-3) والتقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2004 إلى سنة 2021.

من خلال الشكل (05-02) نلاحظ أن بنك الجزائر لم يعطي أهمية كبيرة بأداة إعادة الخصم عكس الاحتياطي الإجباري. حيث في بداية الدراسة كان ثابتاً عند 6% سنتي 2000 و 2001 كما كانت قيمة الكتلة النقدية 2022.5 مليار دج و 2473.5 مليار دج. بعدها شهد معدل إعادة الخصم انخفاً تدريجياً ومستمر من

5.5% سنة 2002 إلى 4.5% سنة 2003 ويرجع سبب الانخفاض إلى محاولة السلطة النقدية لاتباع سياسة توسعية وهذا لتشجيع الاستثمارات وكذا تسريع نمو الكتلة النقدية حيث بلغت قيمتها 3299.5 مليار دج كما تميزت هذه الفترة بانخفاض مستوى التضخم.

ومنذ سنة 2004 إلى غاية 2015 شهد معدل غعادة الخصم استقرارا حيث قدر بـ 4% وهذا بسبب الاستقرار المالي والنقدي مما ساهم في توفير سيولة الدولة وكانت الكتلة النقدية في تزايد مستمر خلال هذه الفترة حيث قدرت بقيمة 13704.5 مليار دج سنة 2015 مقابل 3644.3 مليار دج سنة 2004، كما سجل نوع من الاستقرار في معدل التضخم هذا ما أدى إلى ترك بنك الجزائر لمعدل غعادة الخصم ثابتا طيلة فترة الدراسة.

وبداية من سنة 2016 شهد معدل إعادة الخصم تراجعاً طفيفاً لـ 3.75% إلى غاية سنة 2021 كما بقيت الكتلة النقدية في تزايد مستمر حيث بلغت 13816.3 مليار دج لتصل إلى 16636.7 مليار دج سنة 2018 وهذا بسبب تنامي القروض الموجهة للدولة والاقتصاد، وكذا الطبع العشوائي دون مقابل. وفي سنة 2019 تراجعت الكتلة النقدية تراجع خفيف لقيمة 16506.6 مليار دج لكن سرعان ما ارتفعت لقيمة 17659.6 مليار دج سنة 2020.

وفي 2022 قام البنك بتخفيض معدل إعادة الخصم على 3.5% لتبلغ الكتلة النقدية فائضا بقيمة 22174.2 مليار دج.

ومن خلال ماسبق فإن السلطة النقدية اتبعت سياسة توسعية من خلال تخفيض معدل إعادة الخصم وهذا مانح عنه فائض في السيولة بدرجة كبيرة مايفسر على عدم فعالية هذه الأداة في التأثير على الكتلة النقدية في الاقتصاد الجزائري.

5-1 سياسة السوق المفتوحة:

نص قانون النقد والقرض 10/90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العمدة للسنة الفارطة، لكن منذ صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض تخلى عن سقف الـ 20% وجعله مفتوحا حسب ماتقتضيه الظروف وأهداف السياسة النقدية. وطبقت هذه الأداة لأول مرة في ديسمبر 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز ستة أشهر بقيمة 4 ملايين دينار جزائري بمعدل فائدة متوسط قدر بـ 14.94%، وبعد ذلك لم يتم استخدامها مطلقا (فتيحة، 2022، صفحة 56).

ومنذ سنة 2004 بذلت السلطات الجزائرية قصارى جهدها من أجل إعادة تفعيل هذه الأداة وتنشيطها من خلال تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على طرح أوراق مالية على المدى المتوسط والطويل، لكنها بقيت غير مستعملة منذ سنة 2002 (Bank d'algerie, 2004, p. 151).

وفي مارس 2017 قام البنك المركزي بإعادة إدراج سياسة السق المفتوح بمعدل 3.50% بهدف ضخ السيولة بتاريخ استحقاق مختلفة، لينم بعد ذلك تعليق استخدامها في ديسمبر من نفس السنة (Bank d'algerie e. e., 2017, p. 99).

وعليه يمكننا القول بالرغم من الفعالية الكبيرة لسياسة السوق المفتوحة في غالبية دول العالم إلا أنها لم تنجح في التحكم في السيولة النقدية للجزائر وكذلك لم تأخذ دورا هاما في السوق النقدية الجزائرية.

2. الأدوات النوعية (المباشرة):

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تطرقنا إليها في السابق إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذا التأثير مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها، لذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي. وهذه الأدوات كالاتي: (شرف و روشو، 2022، صفحة 461)

1-2 تأطير القروض:

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصجر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهي القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولم تشمل هذه الإدارة تحديد المبلغ المتاح للقرض فقط، بل أيضا تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة للإعادة الخضم، ففي حالة التضخم تقوم الدولة عن طريق البنك المركزي بمنح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية والتي لم تكن سببا في التضخم، أما عند زيادة معدل التضخم فيتخذ سياسة تأطير القرض الإجبارية فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك وتحديد معدل نمو القروض، وعادة ماتكون هذه السياسة مرفقة لبرامج استقرار الكتلة النقدية، يشمل التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخارات وإصدار السندات والقيام بكل الوسائل الكفيلة لتخفيض الكتلة النقدية الفائضة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة لم تحقق الضبط المطلوب للقروض وهذا يعود لمايلي:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات دين أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي.

2-2 السياسة الإنتقالية للقرض:

ينتهج البنك هذه السياسة حيث تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراتها كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفضل لهذه القطاعات.
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها هذه الشروط الضرورية لعدة مرات.
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى التدفق.
- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والغرض منه كبح الواردات، ويكون على النحو التالي:
- قيام البنك المركزي بتحديد الدفعة التي يجب دفعها مقدماً لشراء السلع مما يؤدي إلى هبوط الطلب على الائتمان لشراء السلع من قبل الوحدات الاقتصادية.
- تحدد فترة السداد للقروض الاستهلاكية، فعندما يلجأ البنك المركزي إلى تحديد مدة قصيرة لسداد هذه الديون فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمة القسط الذي يجب دفعه مما يحد من الطلب على القروض الاستهلاكية.

3. الأدوات الأخرى:

يستخدم البنك المركزي أحياناً إلى جانب الأدوات المذكورة سابقاً أدوات أخرى يطلق عليها اسم أدوات التدخل المباشر التي تمثل جزءاً من سياسة توجيه الائتمان والتي تهدف إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي. هذه التوجيهات والإرشادات قد تتم عن طريق الإقناع الأدبي أو الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم البنك المركزي بإصدارها وتكون ملزمة للبنوك التجارية (بن نافلة ، 2016 ، صفحة 37).

3-1 الإقناع الأدبي:

يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب التباحث والحديث المقنع مع البنوك التجارية فيما يخص السياسة والهدف الذي يريد تحقيقه، كالسعي لإقناعها باتباع سياسة ائتمانية معينة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة، وتتوقف فعالية هذه الأداة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى ثقة البنوك التجارية في إجراءاته، وكذا مدى استقلالية قراراته (شرف و روشو، 2022، صفحة 461).

3-2 إصدار التعليمات:

تلجأ الكثير من الدول حديثاً إلى وضع الوسائل النوعية موضع التنفيذ وذلك من خلال تعليمات يصدرها البنك المركزي للبنوك التجارية، وكذلك من خلال اتفاقات غير رسمية بينهما، وأثر هذه التعليمات يتوقف على هيئة البنك المركزي، ومثل هذه التعليمات قد تكون في صورة شفوية أو في صورة تعليمات مكتوبة وتتخذ بشكل رجاء أحياناً وشكل إنذار في أحيان أخرى وخاصة للحد من الائتمان (جميلة، براهيم، و سماعيل، 2022، صفحة 104).

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن الأدوات النوعية والأخرى تعتبر مكملة للأدوات الكمية في اتجاه عمل السياسة النقدية، بحيث تستخدم الأدوات الكمية في تحديد كمية النقد المعروض، أما الأدوات النوعية فهي معنية بتحديد كيفية استخدام كمية النقود المعروضة وتوزيعها بين النشاطات الاقتصادية المختلفة.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق تم التعرف على نشأة البنك المركزي وتعريفه وكذا مختلف مهامه وأيضا تطرقنا إلى تطور البنك المركزي والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض حيث كان لانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق انعكاسات معتبرة على السياسة النقدية وأهدافها وأدواتها، مما أدى للحكومة بالقيام ببعض الإصلاحات النقدية حتى وصلت إلى إصلاح 1990 المتعلق بالنقد والقرض، وهو الذي وضع الإطار القانوني للسياسة النقدية ومسار تطورها كما أعاد للبنك المركزي مهامه و وظائفه التقليدية. وتم ذكر أهداف قانون النقد والقرض وأهم مبادئه، وبعدها تطور البنك المركزي والسياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض المعدل والذي جاء بعد الأزمة التي شهدتها البنوك الخاصة و من التعديلات التي قامت بها السلطة العمومية هي تعديل سنة 2001 و تعديل سنة 2003 مرورا بسنة 2010 وصولا إلى تعديلات 2017 وتعديلات سنة 2020.

مع كل هذه التطورات التي شهدتها الاقتصاد الجزائري منذ صدور قانون النقد والقرض والإصلاحات التي طرأت عليه دفعتنا إلى تحليل و تقييم أدوات السياسة النقدية ومدى تأثير السياسة النقدية على السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.

الخاتمة

الخاتمة:

تشكل السياسة الاقتصادية من مزيج متنوع من السياسات ومن أهمها السياسة النقدية، حيث تعتبر أداة فعالة في يد البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وكذا التحكم في الكتلة النقدية، وتحقيق الاستقرار النقدي. عند معالجتنا لهذه الدراسة قد تم تبيين ماهية السياسة النقدية وأدواتها، اتجاهاتها وكذا قنوات انتقالها، أما عن فعالية السياسة النقدية فهي تختلف باختلاف المذاهب الفكرية. كما تم التطرق إلى أن السيولة من أهم القضايا الجديرة بالاهتمام في النظام المصرفي وهذا لصعوبة الظروف المحيطة بها، وعرفنا أهمية السيولة المصرفية وكذا أهم مكوناتها ومصادرها ومؤشرات قياسها. وعليه نجد أن البنك المركزي يعتمد على الأدوات النقدية غير المباشرة مركزا في ذلك عن الاحتياطي الإجباري و معدل إعادة الخصم للتحكم في الكتلة النقدية. وقد حاولنا معالجة الإشكالية من خلال فصلين، حيث تم التوصل إلى جملة من النتائج منها ما يخص الجانب النظري للدراسة ومنها ما يتعلق بالجانب التطبيقي، ومن هذه النتائج حاولنا اقتراح بعض من التوصيات، مع الإضافة إلى إبراز الآفاق المكتملة لموضوع دراستنا.

1. نتائج الدراسة:

من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة كما يلي:

❖ نتائج الجانب النظري:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية العامة للدولة كونها أداة فعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة وكذا تحقيق الاستقرار النقدي.
- تعتبر الأدوات الكمية والنوعية من الأدوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم حسب السياسة المستهدفة.
- السيولة تعني قدرة البنك على الوفاء وتلبية التزاماته بشكل فوري من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة ودون خسارة.
- للسيولة أهمية كبيرة في المصارف التجارية أكثر من غيرها من المؤسسات المالية وهذا من أجل مقابلة سحبات المودعين وتلبية طلبات الزبائن، حيث تحتفظ بجزء من السيولة وهذا لمواجهة الطلب على الودائع بأنواعها وكذا تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لإعادة تمويلها واستغلال فرص الاستثمار.
- تقسم السيولة إلى قانونية، إضافية وسيولة احتياجية، كما تتكون من الاحتياطات الأولية والثانوية.

❖ نتائج الجانب التطبيقي:

- أصبح بنك الجزائر يتمتع بالاستقلالية العملية بعد صدور الأمر 10/90 المتعلق بقانون النقد والقرض.

- تعديلات سنة 2001 والتي من خلالها تم الفصل بين إدارة مجلس بنك الجزائر عن مجلس النقد والقرض.
- تعديلات سنة 2003 والتي قامت بمنح السلطة النقدية مرونة أكبر في تطوير أدوات السياسة النقدية.
- تعديلات سنة 2010 والتي حولت الاستقرار النقدي إلى هدف رئيسي للسياسة النقدية.
- تعديلات سنة 2017 وبها أدرجت أداة التمويل غير التقليدي لتغطية احتياجات الخزينة العمومية.
- تعديلات سنة 2020 تعلقت بتعزيز حوكمة و صلاحيات كل من بنك الجزائر، و مجلس النقد و القرض، و اللجنة المصرفية، و البنوك و المؤسسات المالية.
- اعتمد البنك المركزي على معدل الاحتياطي الإجمالي لامتناس السيولة والتحكم فيها كما اعتمد على معدل إعادة الخصم لاسترجاع مكانتها كأهم أداة في السياسة النقدية من خلال استقطاب البنوك إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.
- بالرغم من قدرة بنك الجزائر على امتناس معدل التضخم إلا أن الكتلة النقدية لازالت مرتفعة.
- بالرغم من الفعالية الكبيرة لسياسة السوق المفتوح إلا أنها لم تنجح في الجزائر.
- يستخدم البنك المركزي الأدوات الكمية لتحديد كمية النقد المعروض بينما يستخدم الأدوات النوعية لكيفية استخدام كمية النقد المعروض و تعتبر الأدوات النوعية تعتبر مكملة للأدوات الكمية للسياسة النقدية.

2. اختبار الفرضيات:

- ❖ **الفرضية الأولى:** تؤثر الأدوات غير المباشر على السيولة المصرفية للاقتصاد الجزائري. هذه الفرضية لم يتم إثباتها في الدراسة، حيث أنه من خلال الدراسة وجدنا أن أثر التغيير في الأدوات غير المباشرة (معدل الاحتياطي الإجمالي و معدل إعادة الخصم) قد فشلوا في التأثير على الكتلة النقدية كما أن سياسة السوق المفتوح غير مفعلة في الجزائر طيلة فترة الدراسة (2000-2022).
- ❖ **الفرضية الثانية:** تؤثر الأدوات المباشرة على السيولة المصرفية للاقتصاد الجزائري. هذه الفرضية غير صحيحة، من خلال الدراسة تبين أنه هذه الأدوات (تأطير القروض، السياسة الانتقالية للقروض) لم تحقق الضبط المطلوب للكتلة النقدية خلال فترة الدراسة (2000-2022)، كما تستخدم الأدوات النوعية بتحديد كيفية استخدام النقد المعروض وليس التحديد و الضبط للكتلة النقدية.

❖ **الفرضية الثالثة:** تؤثر الأدوات الأخرى على السيولة المصرفية للاقتصاد الجزائري. هذه الفرضية غير صحيحة، حيث وجدنا في دراستنا أن هذه الأدوات تمثل جزء من سياسة توجيه الائتمان المصرفي وليس التأثير في الكتلة النقدية.

3. اقتراحات:

- بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل إليها:
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة.
 - جعل الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو مكافحة التضخم والعمل على امتصاص السيولة.
 - منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر حتى يقوم برسم سياسة نقدية فعالة تقوم على مبادئ علمية بهدف التحكم.

4. الآفاق المستقبلية للدراسة:

- بناءً على ما سبق وما توصلنا إليه من خلال هذه الدراسة يمكننا اقتراح مجموعة من المواضيع كآفاق مستقبلية لأجل التوسيع في هذه الدراسة نذكر منها:
- دراسة تأثير سياسة البنك المركزي في تحديد السياسات النقدية العامة.
 - دراسة تأثير كمية النقد المتداول والاحتياطي النقدي للبنك المركزي على السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.
 - فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط القاعدة النقدية.
 - مدى فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم؟

المراجع

قائمة المراجع:

❖ الكتب:

1. ابو الفتوح علي ناقة احمد. (2001). *نظرية النقود والأسواق المالية*. مصر: مكتبة الإشعاع الفنية.
2. البكري أنس، و صافي وليد. (2009). *النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق)*. الأردن: دار المستقبل للنشر و التوزيع.
3. بن علي بلعوز. (2004). *محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية*. الجزائر: الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية.
4. بن هاني حسين. (2002). ، *اقتصاديات النقود والبنوك*. الاردن: دار الكندي للنشر و التوزيع.
5. جليل الغالي عبد الحسين. (2015). *السياسات النقدية في البنوك المركزية*. الاردن: دار المنهج للنشر والتوزيع.
6. رضا أرضيد عبد المعطي، و أحمد جودة محفوظ. (1999). *إدارة الائتمان*. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
7. شروق حدوش. (2019-2020). *إدارة مخاطر السيولة*. تلمسان، الجزائر: جامعة أبو بكر بلقايد.
8. صاحب أبو محمد رضا . (2002). *إدارة المصارف، مدخل تحليلي كمي معاصر (الإصدار الطبعة 1)*. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
9. طوروس وديع. (2011). *المدخل إلى الاقتصاد النقدي (الإصدار الطبعة الاولى)*. بيروت، لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب.
10. عبد المطلب ، ع . (2007). *اقتصاديات النقود والبنوك*. الاسكندرية ,مصر: الدار الجامعية.
11. قدي عبد المجيد. (2005). ، *المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12. كنعان علي . (2012). *النقود والصيرفة والسياسة النقدية*. لبنان: دار المنهل اللبناني.
13. لطرش الطاهر. (2005). *تقنيات البنوك (الإصدار 4)*. بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
14. لفته سعيد عبد السلام. (2015). ، *إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي (الإصدار الطبعة 2)*. بغداد، العراق: مطبعة الكتاب.
15. محمد النوري الشمري ناظم . (1995). *النقود والمصارف*. الموصل: مدرسة الكتب للطباعة والنشر .

16. مفتاح صالح. (2005). *التقود والسياسة النقدية* (الإصدار 1). مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع.

17. ناولو محمد. (2016). *إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق*. حلب، سورية: دار سوريا الفتاة.

❖ الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1. بركاتي سمية. (2016). *إدارة مخاطر السيولة وتأثيرها على منح القروض في البنوك التجارية* (مذكرة ماستر). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة أم البواقي.

2. بشرى جبار . (2012-2013). *السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي* (مذكرة ماستر). كاية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن المهدي.

3. بوزيان ابتسام. (2016-2017). *البنوك المركزية ودورها في تحقيق الأهداف الأولية للسياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر-* (مذكرة ماستر). الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن المهدي.

4. حسينة شملول. (2001). *أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية* (رسالة ماجستير). المركز الجامعي مدية.

5. حميد رسول. (2008). *العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر* (رسالة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

6. سميرة بركات . (2021-2022). *واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المسيلة-* (مذكرة ماستر). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

7. سنوسي خديجة. (2014-2015). *دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي حالة الجزائر 2000-2003* (مذكرة شهادة ماستر أكاديمي). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي - الجزائر: جامعة العربي بن المهدي.

8. سهام صيود. (2013). *تأثير السياسات النقدية على سيولة البنوك التجارية* (مذكرة ماستر). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن المهدي.

9. طايبي سعيدة. (2011-2012). *آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية، دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية* (مذكرة ماستر). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي: جامعة العربي بن المهدي.

10. طويل بهاء الدين. (2010). دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1990-2010) (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.
11. فتحي بن لدغم. (2011-2012). ميكانيزمات انتقال السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري (أطروحة دكتوراه). الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تلمسان: جامعة أبو بكر بلقايد.
12. مختاري عادل. (2022). دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور الجزائر(1990-2019) (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة : جامعة محمد بوضياف.
13. معيزي قويدر. (2008). فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2006 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.
14. مليكة نجاعي. (3 أكتوبر، 2020). ، تقييم أداء البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية في ظل تقلبات أسعار النفط (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة: جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
15. وليد عمران. (2013-2014). دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم حالة الجزائر (مذكرة نيل شهادة ماستر أكاديمي). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أم البواقي - الجزائر: جامعة أم البواقي.
16. يعقوب فرح. (2017). ، إدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي (أطروحة الماجستير في إدارة الأعمال). سوريا، الجامعة الافتراضية السورية.
17. يمينة غديوي. (2018-2019). دور أدوات السياسة النقدية في تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية الوادي 2011-2018. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة - الجزائر: جامعة محمد خيضر.

❖ المجالات والملتقيات:

1. أحمد معن رمضان السيد، و السيد شحاتة وفاء سيوي. (يناير، 2020). دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية(المربع السحري لكالدور). مجلة الدراسات التجارية المعاصرة (التاسع)، صفحة 175.

2. اسمهان بقيق ليلي، و سنوسي بورقعة. (2016). دور قناة القرض المصرفي في نقل أثر السياسة النقدية في اقتصاديات الاستدانة، حالة الجزائر 1990-2014. مجلة الاقتصاد والمالية، 2(1)، صفحة 3.
3. الرايس مبروك. (2011). واقع وتحديات الجهاز المصرفي في ظل الاصلاحات الاقتصادية. مجلة دراسات، 2(2).
4. أموري فرج علي . (2022). دور السيولة المصرفية في العائد والمخاطرة دراسة تحليلية من المصارف التجارية العراقية(2005-2019). مجلة الغاري لكلية الغدارة والاقتصاد، 18(2).
5. بن عليّة فتيحة. (03 مارس، 2022). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017). مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، 16(22)، الصفحات 49-64.
6. بن نافلة نصيرة. (2016). دور السياسة النقدية في معالجة التضخم- دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2014). مجلة البشائر الاقتصادية. (07). صفحة 37.
7. بورقبة شوقي. (2011). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية(2).
8. توفيق وآخرون الصادق علي . (1996). السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات العمل(2)، صفحة 60.
9. جليل الغالي عبد الحسين. (2015). السياسات النقدية في البنوك المركزية. الاردن: دار المنهج للنشر والتوزيع.
10. جميلة بغداددي. براهيم بوكرشاوي. سماعين عيسى. (2022). استراتيجية السياسة النقدية لبنك الجزائر- مقارنة بين رسم الأهداف واختيار الأدوات- للفترة (2001-2019). مجلة الاقتصاد والمالية (JEF). 08(01). صفحة 104.
11. رسول حميد. (ديسمبر، 2016). الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر. مجلة معارف(21).
12. رشيد حربية. (2022). تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط 2005-2019). مجلة الإدارة والاقتصاد(132).
13. رسول حميد. (ديسمبر، 2016). الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر. مجلة معارف(21).
14. رشيد حربية. (2022). تقييم السيولة المصرفية باستخدام المؤشرات المالية(دراسة تحليلية في مصرف الشرق الأوسط 2005-2019). مجلة الإدارة والاقتصاد(132).

15. زواوي فضيلة، و معمّر شدرى سعاد. (2021). أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية خلال الفترة 1990-2017. مجلة البحوث والدراسات التجارية، 5(1)، صفحة 77.
16. شرف نصيرة. روشو عبدالقادر. (2022). أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية للفترة (1990 إلى 2020). مجلة التكامل الاقتصادي. 10(03). صفحة 461.
17. عبد نزال كاظم حسن . (أفريل، 2020). السيولة المصرفية وإمكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق. مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، 26(119)، صفحة 147.
18. لخضر مرغاد، و فطوم حوحو. (جانفي، 2015). فعالية السياسة النقدية والمالية في أداء الاسواق المالية. مجلة الاقتصاد والمعرفة، مخبر التنمية المحلية المستدامة(3)، صفحة 10.
19. موسى رحمانى، و نجاة مشمش. (2005). وضعية النظام المصرفي في ظل برنامج الإصلاح الهيكلي. الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، مناقضة مخاطر تقنيات (صفحة 76). الجزائر: المركز الجامعي جيجل.

❖ تقارير والقوانين والمراسيم:

1. الجزائر بنك. (بلا تاريخ). عن بنك الجزائر.
2. Bank d'algerie, E. E. (2004). Rapport 2004. Récupéré sur bank d'algerie.
3. Bank d'algerie, e. e. (2017). Rapport annuel 2017.

الملاحق

تطور معدل الاحتياطي الإجباري ومعدل إعادة الخصم في الجزائر للفترة (2000-2022).

السنة	معدل الاحتياطي الإجباري (%)	معدل إعادة الخصم (%)
2000	5.00	6.00
2001	3.00	6.00
2002	4.25	5.50
2003	6.25	4.50
2004	6.50	4.00
2005	6.50	4.00
2006	6.50	4.00
2007	6.50	4.00
2008	8.00	4.00
2009	8.00	4.00
2010	9.00	4.00
2011	9.00	4.00
2012	11.00	4.00
2013	12.00	4.00
2014	12.00	4.00
2015	12.00	4.00
2016	8.00	3.75
2017	4.00	3.75
2018	10.00	3.75
2019	10.00	3.75
2020	3.00	3.75
2021	2.00	3.75
2022	2.00	3.50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2004 إلى غاية سنة 2021.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et
des Sciences de Gestion



Département:

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والتزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله:

الطالب (ة) : السيد محمد جباري المولود(ة) بتاريخ: 2009/09/29 بالمسيلة
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 208878012 الصادرة بتاريخ: 2015/09/15 من بلدية المسيلة
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: العلوم المالية والمحاسبة تخصص: مالية وبنوك خلال السنة الجامعية: 2023
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: السياسة النقدية وأثرها على السياسة المصرفية
في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والتزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2023/06/08

التوقيع والبصمة

*يحرر كل طالب (ة) تصريحاً فردياً في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الملخص:

تناولت هذه الدراسة السياسة النقدية وأثرها على السيولة المصرفية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)، حيث تعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، كما تمثل الأداة الرئيسية التي يستخدمها البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي. وعليه ل يتم صياغة الإشكالية على النحو التالي: ما مدى تأثير السياسة النقدية على السيولة المصرفية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2022)؟ وباستخدام المنهج الوصفي والتحليلي تم تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية في الجزائر لفترة (2000-2022) وهذا لمعرفة مدى تأثيرها على الكتلة النقدية، وكان في هذه الدراسة فصلين تناول الفصل الأول الإطار النظري لمتغيرات الدراسة لتتم بفصل ثاني يحمل موضوع الدراسة في بنك الجزائر، كما خلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: أن السياسة النقدية تلجأ إلى أهداف أولية ثم أهداف وسيطية لتصل إلى الأهداف النهائية، ومن بين أهدافها تحقيق السيولة اللازمة لدى البنوك التجارية، كما يقوم البنك المركزي باتباع سياسة معينة من خلال استخدام الأدوات غير المباشرة للتأثير على الكتلة النقدية. ومن خلال الدراسة تبين أن أداة الاحتياطي الإجباري و معدل إعادة الخصم لم ينجحوا في التأثير على الكتلة النقدية، كما أن سياسة السوق لم تكن فعالة طيلة فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، السيولة المصرفية، السياسة الاقتصادية، البنك المركزي، الاستقرار

النقدي.

Summary:

This study has addressed the monetary policy and its effect on liquidity in the Algerian economy during the period (2000-2022), since it is considered as one of the most crucial pillars on which economic policy is based. It also represents the main instrument used by the central bank to achieve monetary stability. Accordingly, the problem is formulated as follows: to what extent does the monetary policy affect on liquidity in the Algerian economy during the period (2000-2022)? Using the descriptive and analytical approach, the monetary policy tools in Algeria were analyzed and evaluated for the period (2000-2022) to see the extent of their impact on the monetary mass. The study conducted several results which among of them are: that the monetary policy resorts to primary goals and then intermediate goals to reach the final goals, and among its goals is to achieve the necessary liquidity in commercial banks, and the central bank follows a specific policy through the use of indirect tools to influence the monetary mass. It was therefore found that the compulsory reserve tool and the rediscount rate did not succeed in affecting the money supply, and that the market policy was not effective throughout the study period.

Keywords: Monetary policy, Banking liquidity, Commercial banks, Economic policy, Central bank, Monetary stability.



وَكَايَ فَضْلِكَ عَلَيْكَ عَطْمًا

by-sarah.net